

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٩٥

الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميليباند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركن

إندونيسيا السيد كوتان

إيطاليا السيد سياتافورا

بلجيكا السيد شاستل

بنما السيد أرياس

بوركينافاسو السيد تياندرينيوغو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد ليكوتا

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيدة ياد

فيت نام السيد هوانغ تشي ترانغ

كرواتيا السيد ياندر وكوفيتش

كوستاريكا السيد وايسلدر

الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء التراع

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2008/291)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة (S/2008/291)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلي المجلس بأني
تلقيت رسائل من ممثلي عدد كبير من البلدان، وهي تحديداً،
الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وأفغانستان وألمانيا وبابوا غينيا
الجديدة وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبنن والبوسنة
والهرسك وبيرو وتايلند وتركيا وجامايكا وجمهورية كوريا
وجورجيا والسلفادور وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا
وسيراليون وشيلي وغانا وغواتيمالا وصربيا وقطر
وليختنشتاين ومصر والمكسيك والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا
والهند وهندوراس وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى
الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.
وبديهي أنني أشعر بالسرور لوجود عدد كبير من البلدان التي
تريد أن تسهم في هذه المناقشة. وجريا على الممارسة المتبعة
أعترمت، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في
مناقشة البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا
للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام
الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب السيد
نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى
مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس
وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على
طاولة المجلس.

الإعراب عن مشاعر المؤاساة للصين حكومة وشعبا إزاء
الزلازل الذي وقع مؤخرا، ولمايتمار حكومة وشعبا إزاء
إعصار نارغيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية الجلسة أن
أعرب، باسم مجلس الأمن بأكمله، عن أعماق مشاعر المؤاساة
للصين حكومة وشعبا حيال الزلازل الذي وقع في منطقة
سيشوان وأسفر عن دمار جسيم وخسارة فادحة في
الأرواح. وأطلب إلى ممثل الصين أن ينقل لحكومته ولأسر
الضحايا تعازينا الصادقة إزاء المأساة التي عانتها. وبالمثل، أود
باسم مجلس الأمن أن أعرب عن تعاطفنا مع ميانمار وشعبها
عقب الدمار الذي سببه إعصار نارغيس.

أدعو جميع الموجودين في القاعة إلى الوقوف والتزام
الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى ضحايا هاتين الكارثتين.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود
أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على
الإعراب عن مشاعر التعاطف والمؤاساة للصين حكومة
وشعبا باسم مجلس الأمن، فضلا عن مشاعر الحزن على
خسارة ضحايا زلزال وينشوان. وسأبلغ حكومتي قريبا
وسأنقل لها تعاطف المجلس وتعازيه لأسر الضحايا. وإني
لعلى ثقة بأن الصين، بفعل الجهود المتضافرة للحكومة
الصينية ولشعبها والدعم القوي من أعضاء مجلس الأمن
وغيرهم من البلدان والمنظمات الدولية، ستنتج في جهودها
الغوثية المتعلقة بالزلازل.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الآثار المطولة للصراع عن ملايين الأشخاص، وإزالة مخاوفهم من المعاناة مرة أخرى من الرعب نفسه، ومنحهم الأمل باستمرار السلام والأمن والازدهار.

توجد بعض الأمثلة المثيرة للإعجاب على معالجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للصراعات وإنقاذ الأرواح، بشجاعة وذكاء وتفان وحكمة. ولكن هذه الأمثلة لا تشكل القاعدة؛ وفي الواقع، هي الاستثناء في بعض الأحيان. نحن لا نفعل ما يكفي، وجودة ما فعله غير كافية. إن ورقتنا المفاهيمية تعرض أفكارنا بشأن الثغرات الحرجة التي تعرقل الجهود الدولية وإني أتطلع إلى الاستماع إلى وجهات نظر المشاركين خلال هذه المناقشة.

بادئ ذي بدء، من المهم أن نستمع إلى شهادة من لديهم تجربة مباشرة في مواجهة هذه التحديات. وأتطلع إلى مساهمة وزيرة الخارجية بانغورا. كما أننا نتطلع إلى مساهمة النائب الأول لرئيس البنك الدولي. ونتطلع إلى مساهمة السيد الإبراهيمي، بما لديه من خبرة في أفغانستان والعراق ومناطق أخرى، فضلا عن كونه صاحب التقرير التاريخي عن حفظ السلام (S/2000/809).

ولكنني أود بالطبع أولاً أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، في هذه الجلسة. إنه في طريقه إلى بانكوك خلال الساعة ونصف الساعة المقبلة ثم إلى رانغون لإنجاز أعمال مهمة جدا. ويشرفنا كثيرا أن يكون هنا معنا. إنني أعلم أنه مضطر إلى المغادرة بعد خطابه فوراً، ولكننا جميعاً نتطلع بشدة إلى الاستماع إلى ما سيقوله. أعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أنضم إلى المجلس صباح اليوم. وإنني ممتن لوزير خارجية المملكة المتحدة لجمعنا معا من أجل مناقشة المسألة الحاسمة المتمثلة في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والمهرسك.

باسم المجلس، أرحب أيضاً ترحيباً حاراً بمعالي السيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ۳۹ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مروان المعشر، النائب الأقدم لرئيس البنك الدولي؛ وإلى السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو معروف جيداً بالنسبة لنا؛ وإلى سعادة السيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لليابان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/291، التي تتضمن رسالة موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

إن قصدنا من الدعوة إلى هذه المناقشة هو تسليط الضوء الدولي على العمل الذي يمكن أن نقوم به لكفالة زيادة فعالية جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش، وخاصة في الفترة التي تعقب مباشرة أي وقف لإطلاق النار أو اتفاق للسلام. ويوجد تحد هائل مائل أمامنا، وهو تحديداً، إزالة

عمليات الاستجابة الدولية الجماعية. وأينما نعمل معاً، كما الحال في ليبيريا أو في سيراليون، فنحن نقدم استجابة أكثر فعالية إلى حد كبير. والتنسيق ووضوح القيادة هما أمران حاسمان لضمان مساهمة كل شريك بنقاط قوته المميزة له في الجهد الجماعي العام.

ثانياً، نحن بحاجة إلى قدرات كافية. وإذا أردنا للأمم المتحدة أن تتولى القيادة في الميدان، يجب تمكين الممثلين الخاصين لي من القيام بذلك. إنهم بحاجة إلى وسيلة لتحديد الأولويات الاستراتيجية، ووضع الخطط، وتعبئة الأموال مع الآخرين، وخاصة الشركاء في التنمية. فمن خلال التنسيق، وإن لم يكن الدمج، بين أدواتنا، مثل التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن ومؤتمرات الإعلان عن تبرعات المانحين وأطر عمل الإغاثة، يمكننا أن نضمن السعي المتسق إلى تحقيق الأولويات. كما ينبغي لنا النظر في إجراء تقييمات مشتركة وتعزيز عملية تقديم التقارير إلى مجلس الأمن عن الاحتياجات الماسة من أجل الإنعاش، مع الاستفادة في ذلك من خبرة أسرة الأمم المتحدة كلها وكذلك خبرة المؤسسات المالية الدولية.

ثالثاً، يجب أن نقوم بتكوين خبرة مدنية. وقوة الشرطة الدائمة والصغيرة ولكن السريعة الحركة التابعة للأمم المتحدة هي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إطلاق الفريق الاحتياطي من خبراء الوساطة. وإنشاء مكتب لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام يعبر عن التزامي بنهج الفريق لدعم سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن واحترام حقوق الإنسان.

ولكننا لا نزال نفتقر بشدة إلى القضاة ومأموري السجون والمديرين والمسؤولين الإداريين للدولة، خاصة أصحاب المعرفة والخبرة من البلدان والنظم التي نعمل فيها.

الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية في فترة ما بعد الصراع مباشرة.

على مدى العقدين الماضيين عززت الأمم المتحدة فهمها لما هو لازم لمنع العودة إلى الصراع. ولقد تعلمنا كيفية إتاحة المجال بشكل أفضل للسلطات الوطنية للقيام بعمليات من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة. والدروس المستفادة من بلدان عديدة - هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتيمور - ليشي وهايي وبوروندي وليبيريا - تبرهن جميعها على أنه، مع اختلاف كل سياق، هناك ثلاث أولويات مشتركة ومباشرة.

الأولوية الأولى هي للقيام بعمليات سياسية مجدية لدعم اتفاقات السلام وإقامة سلطات وطنية شرعية. والثانية هي لاستعادة الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك إنشاء أجهزة أمنية وأنظمة عدالة محترفة وخاضعة للمساءلة. والثالثة هي لتحقيق فوائد فورية وملموسة للسكان المتضررين وهيئة الظروف المواتية لتنمية طويلة الأجل.

كيف يمكننا إذن تعزيز استجابتنا الجماعية في أعقاب الصراع مباشرة وتحقيق هذه الأولويات الحاسمة؟

أولاً، يجب أن نكون متسقين. فرغم أن المسؤولية الأساسية عن إعادة البناء بعد الصراع تقع بلا شك على عاتق السلطات الوطنية إلا أن هناك التزاماً رئيسياً على الأمم المتحدة. الممثلون الخاصون لي هم المسؤولون عن تنسيق استجابة جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان. ولقد وضعنا الهياكل وعمليات التخطيط والرصد من أجل دعم هذا الجهد في الأجل القريب وطويلة فترة الانتقال إلى مرحلة بناء السلام الطويل الأجل.

ولكن الأمم المتحدة ليست هي سوى واحدة من جهات فاعلة عديدة في الميدان. فالمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية تساهم بعناصر حاسمة في

بناء السلام، التي تقوم بدور رئيسي في دعم الجهات الوطنية الفعالة في تحقيق أهدافها الطويلة الأجل من أجل سلام دائم وتنمية مستدامة.

وآمل أن تكون مناقشة اليوم بداية لجهود جماعي من أجل بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على

بيانه. وإني واثق بأن مجلس الأمن بأسره يتمنى له السلامة والنجاح في مهمته البالغة الأهمية في ميانمار. ونتمنى له حظا سعيدا ونشكره على إسهامه هذا الصباح.

ويسعدني الآن كثيرا أن أعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، معالي السيدة زينب هاوا بانغورا.

السيدة بانغورا (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية):

أولا وقبل كل شيء، أود باسم حكومة سيراليون وشعبها أن أضم صوتي إليكم، سيدي الرئيس، ومجلس الأمن، في تقديم أحر تعازينا إلى جمهورية الصين الشعبية وميانمار على خسائرها.

ونياية عن الرئيس ارنست باي كوروما وشعب سيراليون، أتقدم بالتهنئة الحارة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأسجل امتناني الشديد لكم على دعوتي إلى الاشتراك في هذه المناقشة الهامة. ونؤكد لكم ولأعضاء المجلس الآخرين على تعاوننا الكامل ودعمنا الثابت.

إننا نقدر بشدة فرصة المساهمة في مناقشة هذا الموضوع الحيوي. واختيار هذا الموضوع وتوقيته المناسب هما دليل على الأهمية التي توليها حكومة المملكة المتحدة للبحث عن السلام الدائم والاستقرار في مجتمعات ما بعد الصراع.

ولا ينبغي أن يكونوا مجهزين تجهيزا جيدا عند نشرهم فحسب؛ بل يجب أيضا أن يكون التمويل لبدء أعمالهم متيسرا لهم. وتقوم دول أعضاء عديدة وشركاء إقليميون عديدون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، باستكشاف السبل لبناء القدرات القابلة للانتشار في هذا المجال الحيوي. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق جهودنا وتعبئتها من أجل توفير موارد عالمية للسلام.

وهذه الحاجة إلى الخبرة المدنية تمتد أيضا إلى الإنعاش والتنمية. يجب أن نعمل أفضل من ذلك بكثير لتقديم عوائد السلام في وقت مبكر. وهذا يعني زيادة القدرات في مجالي الإغاثة والتنمية لتمكين السلطات الوطنية من تسديد رواتب موظفيها المدنيين، وإعادة الحياة الزراعية، والشروع في برامج التوظيف. وربما قد حان الوقت للاستفادة من خبرة مجتمع الأعمال الإنسانية في إطلاق عمليات إنعاش عاجلة وبشكل سريع ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام الموارد والقدرات المحلية.

وفي نهاية المطاف، يتطلب هذا تمويلا مبكرا ومرنا. والاستثمار المبكر ينطوي في الحقيقة على المجازفة. ولكن ثمن الفشل واحتمالات الحصول على مردود هي أعلى بكثير. هناك حاجة إلى خطوات جريئة ومبتكرة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية القصوى. ولتسهيل الإنجاز السريع وفي أقرب مرحلة، دعونا نستكشف نهجاً مشتركة مثل إنشاء صندوق للبدء بالعمليات.

إن الفترة التي تعقب الصراع مباشرة هي مفترق الطرق الذي يتقاطع عنده صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن نضمن أن الطريق الذي يتم اتخاذه هو الطريق الذي يقودنا بأكثر سرعة وفعالية إلى هدفنا المتمثل في تحقيق السلام ذي الملكية الوطنية والسلام الدائم، ومع تعزيز القدرات الوطنية. لقد حددت العديد من هذه القضايا لجنة

الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التفكك الاجتماعي والسياسي. وأسباب الصراعات تشبه كثيرا آثارها: أي الفقر، وتدني النمو الاقتصادي، والتعصب العرقي والثقافي، والاعتداء على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وبالتالي، من الواضح أن الكفاح للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في عدم الاستقرار والتخلف في واقعنا العالمي الراهن ليس عملا من أعمال الإحسان.

وفي سيراليون، شأنها في ذلك شأن العديد من الأماكن التي تضررت بصراع عنيف ومدمر طويل الأجل، لم يكن الطريق إلى السلام سهلاً تماماً. لكن بفضل التسامح والتفاهم والحاجة الملحة إلى المصالحة الوطنية والمضي قدماً من أجل خير الجميع، كان حتى الألم والطين والأشواك التي عبرنا خلالها في طريقنا من أجل السلام أكبر العوامل لتضميد جراحنا. واليوم، نستطيع أن ننظر باعتزاز إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدت انتقالاً سلساً للسلطة من الحزب الحاكم السابق إلى المعارضة. وقد حققنا قفزة كبيرة في عمليتي السلام وإرساء الديمقراطية لدينا، ووضعنا أساساً صلباً للسلام المستدام. وتدل انتخابات عام ٢٠٠٧، بصورة خاصة، بمقدرة على نضجنا السياسي وعزمنا على تحقيق الاستقرار الدائم. ولهذا، نشكر الأمم المتحدة وجميع شركائنا متعددي الأطراف والشائيين على دعمهم.

وعلى الرغم مما حققناه من مكاسب في تنفيذ اتفاق لومي للسلام والانتهاج بنجاح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما زلنا نعمل على تجاوز العراقيل المتأصلة في إنشاء مؤسسات حكومية فعالة وشرعية بغية توطيد السلام وتعزيز التنمية البشرية. إن الأزمات، سواء تلك التي يسببها الإنسان أو التي تسببها الطبيعة، تؤدي بصورة عامة، إلى انهيار مؤسسات الدولة. ومما لاشك فيه أن إصلاح هذه المؤسسات يشكل مهمة معقدة ومضنية. وتجربتنا في مواجهة التحديات العملية لدى إنشاء هيكل

ونحن نرى في سيراليون أن التمويل الأفضل وتحسين دمج القيادة الدولية هما عنصران حاسمان لتحقيق الاستقرار والإنعاش الوطني بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في أهمية دور الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. غير أن الممارسين أثاروا أسئلة بشأن تأخر مشاركة المجتمع الدولي بثقله في الاستجابة للأزمات أو لمؤشرات الإنذار المبكر بغية احتواء حالة على شفا الانفجار في بعض البؤر. ونتيجة لذلك، مال المراقبون إلى تفسير هذا التأخر في الاستجابة بأنه دليل على ما تمثله تلك البؤر من أهمية استراتيجية في إطار المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، رغم الدمار والمذابح والتشريد الجماعي للمدنيين المغلوبين على أمرهم في جميع أرجاء حوض نهر مانو، استغرقت الأمم المتحدة وقتاً طويلاً لتؤيد التدخل الحاسم الذي قامت به، في الوقت المناسب، قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأزمة التي اجتاحت الدول المجاورة لسيراليون وليبيريا.

وبكل صراحة، إن السرعة التي استجاب بها المجتمع الدولي لأزمات في أماكن مثل الكويت، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق، خلافا للعديد من الأزمات في أفريقيا، أثبتت ضرورة إعادة التفكير في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي لتسوية الصراعات في جميع أرجاء العالم. ونأمل ألا تقع لجنة بناء السلام في مثل هذا الإهمال أو تلك المفارقات في دعم البلدان المشغولة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ولا يمثل إحلال السلام الدائم عملاً مستتيراً من أجل المصلحة الذاتية فحسب، بل هو أيضاً عمل من أجل المصلحة العامة ولصالح البشرية جمعاء. وأثبتت التجربة أن الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي تتسبب في الفقر، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والفوارق

الأزمة إلا من خلال إقامة شراكات متسقة ومستدامة ومنسقة مع المجتمع الدولي.

ونرى أن ما تقترحه حكومة المملكة المتحدة ليس بظاهرة جديدة تماما، بل إنها تضع في السياق المناسب القيمة التي أضافتها البرامج التي لم تعد قائمة الآن، مثل خدمة التطوع في الخارج، وخدمة الجامعة الكندية فيما وراء البحار، وكتائب السلام، وغيرها، إلى بناء وإثراء قدرات تلك البلدان المستفيدة المضيئة. ويشكل هذا الأمر بالنسبة لنا صيحة إيقاظ للمجتمع الدولي لكي يكتشف جهوده لتعزيز الاستقرار بعد انتهاء الصراع. ونبغى ألا ننتظر حتى تتدهور الأحوال كي نرسل عشرات الآلاف من الخوذ الزرق والقبعات الخضراء لإخماد نيران الصراعات بين الأشقاء. إن الاستثمار في السلام والاستقرار يُسهّل عملنا ويُمكن العالم من إنقاذ آلاف الأرواح وتوفير بلايين الدولارات.

وتقوم ركيزة تحسين قدرات الدولة في عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام من أجل التنمية، أساسا، على اتساق واستدامة الشراكات والتعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في بناء السلام. واقترانا بهذا المفهوم، أنشئت لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام عام ٢٠٠٥ بغية استدامة الاهتمام الدولي بالبلدان الخارجة من الصراع ومساعدتها على اتخاذ خطوات حاسمة في عملية الإنعاش لديها. وبالمثل، على الرغم من التحديات المتأصلة في التمويل، قامت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أيضا، بإنشاء آليات لدعم بناء السلام تهدف إلى استكمال التدخل الخارجي من أجل الاستفادة من امتيازها النسبي المتمثل في درايتها بالحقائق المحلية في عمل بناء السلام. وسيراليون باعتبارها أول بلد يُدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ترحب بإعلان المملكة المتحدة مؤخرًا، في هذا الصدد، عن إنشاء مجموعة من الأفراد المدنيين المهرة الذين يمكن نشرهم بسرعة.

للحكم الانتقالي، وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات العامة، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، تؤهلنا تماما لتجاوز تلك العراقيل.

ولو لم نعمل مع شركائنا المتعددي الأطراف والثنائيين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لما كان بمقدورنا أن نقطع الطريق الشائكة إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإحكام سيطرة الحكومة المركزية على البلد برمته، بما في ذلك برامجنا المتعلقة بالحكم وبناء القدرات المؤسسية بعد انتهاء الصراع. وقد اكتسى دور الشركاء، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، والكومنولث، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والعديد من شركائنا الثنائيين - لا سيما ما اتسمت به المملكة المتحدة ونيجيريا وغيرها من قيادة جريئة، وما قدمته من موارد لوجيستية ومالية، أهمية حاسمة في تهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة في سيراليون. وقد شملت بعض النتائج القابلة للتطبيق، التي نجمت عن ذلك التعاون، التنفيذ الناجح لبرامج مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، وإصلاح قطاعي القضاء والأمن، وبناء القدرات، ووضع آليات للحكم والعدالة الانتقالية.

ومما لا شك فيه أن اتجاه التعلم في سيراليون لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع قد أسهم إسهاما كبيرا في إعادة المعارف المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا لا ينفي أنه ما لم يتم توفير القدر الكافي من التمويل والقيادة ورأس المال البشري، لا يمكن للمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع أن تتفاد بسهولة العودة إلى العنف من جديد. ففي مواجهة التدمير الواسع النطاق للمرافق الأساسية، والهجرة الجماعية لقدرات الموارد البشرية الماهرة من المجتمعات المعرضة للصراعات والكوارث، لا يمكن لتلك البلدان أن تعكس التوجه لتعود إلى مستويات ما قبل اندلاع

ثانياً، يتمثل مجال آخر من مجالات التوتر في حجم الأطراف الفاعلة الخارجية، ونطاقها، وحزمها لدى اضطلاعها بولايتها ومهامها، لا سيما عندما تتضارب تدابير الإصلاح مع القواعد والحساسيات التقليدية في المراحل المبكرة لتحويل الصراع وبناء السلام.

ثالثاً، بينما يظل التدخل الخارجي على نحو مستدام وفعال مستصوباً للغاية، ينبغي أيضاً أن نولي قدراً كافياً من الاهتمام لضرورة إتاحة مجال كبير للأطراف الفاعلة المحلية لتحديد الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة وصنع القرار سعياً إلى تحقيق أهدافها ومراميها.

وختاماً، نرى أنه في ضوء النقص في القدرات الناجم عن الهجرة الهائلة للموارد البشرية الماهرة التي نحن في أمس الحاجة إليها في أعقاب حالات الأزمات، يكون العنصر المدني لأفراد عملية حفظ السلام أساسياً وهاماً جداً شأنه شأن نظيره العنصر العسكري. وفي واقع الحال، يصبح الوضع في مرحلة بناء السلام أكثر صعوبة لتمكين المجتمعات الخارجية من الصراعات من بناء قدرات الجهات الفاعلة محلياً فيها وتطويرها لكي تنهض بدورها في تسهيل عملية الانتعاش. ولذلك، من المستصوب دعوة لجنة بناء السلام والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، إلى المساعدة على توفير الدعم المالي والسوقي والتقني اللازم لإنشاء مجموعة من فيلق السلام المدني وتمكينها على الصعيدين الدولي والمحلي، وقاعدة جاهزة للنشر على الفور بوصفها عنصراً عسكرياً وتحت قيادة وتنسيق فعالين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزيرة على ذلك الإسهام المثير للاهتمام. وأتطلع إلى أن تمضي المناقشة قدماً ببعض المسائل التي أثارتهما والدروس التي حاولت أن تستخلصها لنا من التجربة في سيراليون.

وتنطوي جميع هذه المبادرات والالتزامات على ضرورة التنسيق بين العدد الكبير من الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي التي تشارك في عمليات ما بعد انتهاء الصراع. ويسلط هذا الأمر الضوء على مركزية الدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، لا سيما على مستوى العمل الميداني، للتحكم بفعالية في إيقاع الانتقال من الحرب إلى السلام بصورة متوازنة، بغية التعزيز الكامل لقدرات الأطراف الفاعلة المحلية على الاضطلاع بمسؤولياتها. وفي سيراليون، تجسد ذلك الدور الريادي في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون تحت إشراف الممثل التنفيذي للأمين العام، في أعقاب الإلغاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون. وبالتالي، يكتسي وجود تمثيل فعال ومعزز للأمين العام في حالات ما بعد الصراع أهمية حاسمة لإنجاح عملياته وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل في تلك المجتمعات.

وللبرهان على اقتناعنا بأن هذه المناقشة تشكل دعوة إلى إيقاظ المجتمع الدولي للإسراع بالجهود التي لا بد منها لتعزيز الاستقرار بعد انتهاء الصراع، أود أن أدلي بالملاحظات التالية للمزيد من التفكير.

أولاً، مثلما هو الشأن في كل تعاون أو شراكة، إن التدخل الخارجي لتعزيز وتوطيد عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام تماماً من التوترات والمآزق. وحتى مع وجود أفضل النوايا، كثيراً ما يتعرض التدخل الدولي من أجل توفير الأمن، ووضع هياكل الحكم الانتقالي، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، وتقديم الخدمات العامة، وتحديد المتحاورين المحليين، من جملة أمور، للتمحيص بغية التأكد من عدم تقويضه للمبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية والاستدامة في الأجل الطويل.

فمن الناحية التحليلية، طلب البنك إجراء بحوث تطبيقية في مجالات مثل الصراعات والتنمية والموارد الطبيعية والصراعات بالتعاون مع مؤسسات بحث جيدة السمعة. وأكد هنا على أهمية إسهام البحوث في سياستنا في البنك وفي الحوار الدولي بصورة عامة.

إن التغلب على المشاكل المتعددة الأوجه للبلدان الخارجة من الصراعات والساعية إلى تفضي أهيار الدولة مسألة أساسية جدا لمهمة البنك الإنمائية واستدامتها وفعاليتها.

وحيث أن عددا متزايدا من البلدان ترفع أسماؤها من المؤسسة الإنمائية الدولية، أي التمويل الميسر، نتوقع أن يزيد عدد شركائنا من البلدان المهشة البنية والبلدان المتضررة من الصراعات. وأهدافنا والنتائج المتوقعة التي نصبو إلى تحقيقها في ذلك الموضوع الاستراتيجي تقع في ثلاثة مجالات أساسية.

أولا، نحن نرمي إلى إشاعة فهم عالمي أفضل. فالبنك الدولي يهدف إلى إشاعة فهم عالمي أفضل للديناميات التي تؤثر على الأوضاع المهشة والنهج الاستراتيجية التنفيذية الفعالة لمساعدتها. ونقطة البدء الهامة هي زيادة التوافق في الآراء بشأن الأطر الدولية والأولويات للنهج في تلك البلدان، بما في ذلك الروابط الدبلوماسية والإنمائية والأمنية وبناء المؤسسات.

ثانيا، نرمي إلى تشجيع تحسين التعاون على المستوى القطري. فعلى المستوى القطري، تتضمن أهدافنا أمثلة عملية على الدعم الدولي الناجح للعمليات الانتقالية في بناء السلام وتوطيد إصلاحات الإدارة والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنمية القطاع الخاص، ولا سيما نافذتنا على القطاع الخاص، المؤسسة المالية الدولية.

ثالثا، نهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة باتباع نهج منسجم في مجموعة البنك الدولي. وهدفنا هو جعل مجموعة

الآن، يسعدني كثيرا أن أرحب بالنائب الأول لرئيس البنك الدولي، السيد مروان المعشر، الذي سيشاطرنا وجهات نظره.

السيد المعشر (البنك الدولي) (تكلم بالانكليزية):

لم يتمكن رئيس البنك الدولي السيد روبرت زويلك، من أن يكون معنا اليوم، وطلب مني أن أنقل تحياته وتقديره لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى دعوة البنك الدولي.

أرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام وأود أنؤكد له التزامنا بالعمل بصورة مشتركة مع منظومة الأمم المتحدة لكي نتصدى معا للتحديات التي تواجه البلدان بعد انتهاء الصراعات.

على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، وسع البنك الدولي بصورة كبيرة عمله من الناحية التنفيذية والتحليلية فيما يتعلق بالصراعات وضعف البلدان. وبدعم عريض من مجلس إدارتنا، يركز البنك بصورة أكبر على بناء السلام وبناء الدولة والإصلاحات المؤسسية والشراكات. ورغم أن لدينا معلومات أساسية جيدة عن البلدان بعد انتهاء الصراعات أو البلدان التي تسلك مسار الإصلاح التدريجي، لا يزال يتعين علينا أن نعرف المزيد عن كيفية تحقيق النتائج فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات والحد من الفقر في البلدان التي تتدهور فيها الإدارة أو تمر بمآزق سياسية. وستثبت شراكتنا مع منظومة الأمم المتحدة أنها هامة جدا لتحسين نهجنا التنفيذي.

وافق البنك مؤخرا على صندوق جديد لبناء الدولة وبناء السلام لكي يعالج احتياجات الدولة والإدارة المحلية وبناء السلام في الحالات المهشة التي تبشر بأثر كبير. ويهدف الصندوق إلى تكميل صندوق بناء السلام التابع للجنة بناء السلام في الأمم المتحدة والجهود الأخرى.

الديمقراطية، تمخض جهد واسع بذله الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي وكذلك الدول المانحة الرئيسية، بما في ذلك بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عن تنسيق وجهات نظر المانحين للمناقشة مع الحكومة الجديدة بشأن أولويات الإدارة من أجل عمليات الإصلاح.

وأرسلت مؤخرا لجنة بناء السلام بعثة إلى غينيا - بيساو شارك فيها البنك. وقيمت تلك البعثة الوضع الراهن في البلاد وأسفرت عن إنشاء الحكومة لجنة توجيه وطنية ستضع استراتيجية لبناء السلام وتحدد أولويات البرامج من أجل تمويلها.

أما بخصوص القدرات المدنية، فقد أعد البنك توا قائمة يمكن استدعاء من ترد أسماؤهم فيها للانتشار السريع وسنسى إلى ضم قدراتنا التي يمكن استدعاؤها إلى قدرات شركائنا بغية الحشد المشترك لقوائمنا في حالات الأزمات.

أما بخصوص إيجاد تمويل أسرع وأكثر مرونة، فعندما يجري التخطيط له على نحو ملائم، يمكن للصناديق الائتمانية الكبيرة المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد الصراعات أن تؤدي دورا هاما في عمليات إعادة الإعمار، كما رأينا في حالة الصندوق الاستثماري لتيمور - ليشتي على سبيل المثال. أما بشأن الصندوق الاستثماري لجنوب السودان الذي يديره البنك، فأنا مسرور لأننا أحرزنا تقدما ولأنه في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في أوغندا، أكدت حكومة جنوب السودان والمانحون أنهم وجدوا هذا الصندوق الاستثماري أداة فعالة، وقدم المانحون تعهدات جديدة.

ومع ذلك، علينا أن نعالج التوتر الناجم عن مقايضة استيفاء المعايير الاستثمارية بإظهار النتائج السريعة، على سبيل المثال. وذلك التوتر من شأنه أن يعرقل التنفيذ. وفي ذلك الصدد، نرى أن اتفاق المبادئ الاستثمارية الذي تعده حاليا

البنك الدولي قادرة على التدخل بسرعة وفعالية، معتمدة على وجود ميداني موسع، بينما تمارس المرونة في الإجراءات التنفيذية الداخلية وتعمل بصورة وثيقة مع الشركاء الخارجيين.

وإزاء تلك الخلفية، سأعود الآن إلى المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة. وأشيد بالمملكة المتحدة على براعة إنجازها.

بخصوص القيادة على الميدانية، نحن نرى أن قيادة ممثلي الأمين العام الخاصين مسألة هامة جدا وتطلع إلى إرشادهم، ولا سيما في المجالات الدبلوماسية والأمنية. ولتحقيق ذلك، لا بد أن يحظى ممثلو الأمين العام الخاصون بالدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بدعم مؤسسات البلد ونظمه بوصفها أفضل وسيلة لضمان الملكية الوطنية وجعل إعادة الإعمار عملية مستدامة. وفي الوقت الراهن، تدعو الحاجة إلى إدخال تدابير للخضوع للمساءلة أمام المواطنين ولتمكين جميع المواطنين.

وعلاوة على ذلك، يتعين أن نعزز تقييمنا للنتائج في الحالات الهشة وحالات ما بعد الصراعات وترقية الوسائل الناجحة. لتنفيذ التنسيق، نرى أن تكون هناك ميزانية حكومية لعدة سنوات، بوصفها نقطة البدء المفضلة. ولكننا ندرك أنه في المرحلة المباشرة بعد انتهاء الصراع، غالبا ما لا تكون القدرات والأدوات موجودة. وعليه، فقد يكون من الضروري وضع آليات بديلة مؤقتة لتقديم الخدمات والمساعدة.

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة متسقة إلى حكومات ما بعد انتهاء الصراعات، تستند إلى أساس مشترك للتخطيط من أجل الانتعاش بعد الصراعات والمراقبة المشتركة. فعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو

مستدام، وحتى الآن لا نزال نواجه الكثير من التحديات التي كانت موجودة منذ عقد مضى أو أكثر.

وفي الوقت المحدود المتاح لي، سأتناول مسألتين فحسب: التمويل والقدرة المدنية. وسأتناول ذلك بإيجاز وسأعتمد حصرا على خبراتي الشخصية السابقة.

إذا نظرنا إلى أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نجد أن التحديات السياسية كانت كبيرة، ولكن كان لدينا عامل هام يعمل لصالحنا - كان هناك اهتمام دولي هائل مركّز على البلد والتزام قوي بنجاح عملية السلام. وكما نعلم فإن ذلك يوفر لنا الكثير من النوايا الحسنة والدعم السياسي. والأهم من ذلك، كنا نتوقع أيضا أن يوفر لنا بعض الأموال. وكما قلت للكثير من المراقبين الذين حضروا معنا محادثات بون للسلام، إننا نحتاج إلى أن نصل إلى كابل وفي حقيبتنا نقود - لكي نأخذها معنا - لأنه يتعين علينا أن نبدأ في توزيع بعض فوائد السلام بمجرد وصولنا هناك.

وفي حين كانت لدينا أفكار كثيرة، فإنه لم يتوفر لنا إلا القليل من الأموال للإنفاق على تلك الأفكار، ويجب أن أعترف بأننا لم نستخدم دائما بحكمة كل ما توفر لنا من أموال قليلة. على سبيل المثال، كان من الضروري أن نضمن أن تكون الوزارات جاهزة للعمل. إذن، ماذا فعلنا؟ لقد اشترينا لكل وزير سيارة ومكتبا وكرسيًا وحاسوبًا. ولم يؤد ذلك إلا إلى إحراج الوزير أمام كبار موظفيه، لأنه لا توجد في وزارته مكاتب ولا كراسي، وكانت النوافذ مكسرة ولم تكن هناك كهرباء ولا تدفئة. وبعد ذلك أخرجنا أنفسنا عندما دعونا الوزراء الأفغان وغيرهم من كبار الموظفين إلى حفل افتتاح مكاتب إحدى وكالاتنا بعد تجديدها بشكل جميل. وفي حين لم تتوفر للمكاتب الحكومية الكهرباء أو التدفئة أو المياه، أعيد تجهيز هذا المبنى المخصص لنا بسرعة

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك سيحسن بصورة كبيرة إدارة هذه الصناديق الاستثمارية وسيقدم الخدمات للسكان المستفيدين على نحو أسرع.

ولكي تكون الصناديق الاستثمارية الكبيرة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراعات استراتيجية الطابع، ينبغي أن تؤسس على تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراعات ومصفوفات النتائج الانتقالية والتحليل القطاعي. فهي لا تلي دائما الاحتياجات في مرحلة البداية مثل المرافق الأولية التي تحتاجها الحكومات الجديدة والضعف البشري وخلق العمالة في حالات الطوارئ. ويمكن للصناديق الأخرى، مثل صندوق بناء السلام، على سبيل المثال، تمويل تلك المرحلة دون الحاجة إلى تقييم منفصل. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الأهمية بمكان أن نجعل المخصصات الإنمائية والإنسانية أكثر مرونة لنكفل الاستجابة الدولية المناسبة والسريعة لتلبية الاحتياجات المتغيرة بسرعة في الميدان.

ونحن نحتاج، بل نستطيع، الاستفادة على نحو أفضل من خبراتنا المتراكمة لتحقيق تقدم ملموس في الميدان. وإننا على استعداد للعمل مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على دعوتكم لي للمشاركة في مناقشة اليوم.

إن الورقة المفاهيمية التي قدمتموها بشأن مناقشة اليوم تحدد المشكلة بكل دقة وبكل وضوح. عندما يُوقع اتفاق للسلام وتوفد عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة، تكون هناك احتياجات مهمة محددة يجب تلبيتها بسرعة إذا أردنا أن نغتنم الفرصة الحقيقية لبناء سلام

وعلى أعلى المعايير الدولية. وقد لفتت عملية تحويله انتباه السكان الأفغان.

عن فيهم أحد الحاضرين هنا في هذه القاعة، سفير الولايات المتحدة خليل زاد.

إن بناء السلام لا يتحقق بمجرد إيفاد موظفي الأمم المتحدة إلى بلد ما ورفع أعلامنا على الأرض. هناك حاجة إلى الأموال. وإن أكثر العمليات تعقيدا، من هابتي إلى السودان، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أفغانستان، تشتمل في صلب ولاياتها على أنشطة لبناء السلام، تتراوح ما بين إصلاح الشرطة وتعزيز المؤسسات القضائية والانتخابات وتجديد السجون، وحتى الآن لا توجد مخصصات في ميزانياتها لتلك الأنشطة. ويتسبب ذلك في حدوث فجوة هائلة في الوقت الذي نواجه فيه الخطر الأكبر المتمثل في الانتكاس إلى حالة الصراع.

لقد أنشئت صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية في بضع بعثات لتوفير الأموال من التبرعات. ومع ذلك، يتعين دفع ١٣ في المائة من التبرعات إلى الأمم المتحدة لتغطية ما يسمى تكاليف دعم البرامج. ولم يستطع أي أحد أن يفسر لي لماذا تفرض هذه الضريبة الكبيرة على تلك الصناديق الاستثنائية. ومن الممكن لحسن الحظ التفاوض بشأن إجراء تخفيض كبير في تلك الضريبة، ولكن الأمر يتطلب شهورا للوصول لتلك المفاوضات إلى نتيجة مثمرة. وليس من المدهش أن يرفض الكثير من المانحين التبرع لتلك الصناديق الاستثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، تشكو البعثات من الإجراءات المرهقة للحصول على الأموال. ونتيجة لذلك، بعد كل هذه السنين والصراعات، لا نزال عاجزين عن استخدام الصناديق الاستثنائية بفعالية.

أنتقل الآن إلى مسألة القدرة المدنية. تتذكرون، سيدي، أننا حاولنا إدارة ولايتنا في أفغانستان بما يسمى التمثيل الخفيف. إن ذلك المفهوم في الحقيقة بسيط جدا. ينبغي أن يكون لدينا كل ما يمكن أن نحتاج إليه من الموظفين

في أفغانستان وفي أماكن أخرى، غالبا ما يُسأل مسؤولو الأمم المتحدة كم من الأموال المقدمة لمساعدة تلك البلدان تنفقها بالفعل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على نفسها، ولماذا. إن تلك البلدان لا تفهم لماذا تذهب بالفعل الأموال المتعهد بتقديمها لها إلى سلتين منفصلتين - سلة مخصصة للبلد المضيف وسلة منفصلة ينفق منها على تجديرات مبابي الأمم المتحدة، وشراء أساطيل من السيارات البيضاء الكبيرة، وإحضار الكثير من الموظفين الدوليين ذوي الرواتب العالية.

ومما يضاعف من الضرر الواقع، أنه في حين أن السلة المخصصة للإنفاق على تجديد مكاتبنا وتشغيل مولداتنا ودفع رواتب موظفينا تمتلئ بسرعة، فإن السلة الأخرى لا تحظى بذلك. ففي أفغانستان، في حين تمت المساهمة بمئات الملايين لوكالات الأمم المتحدة في الأيام الأولى، لم يتوفر مباشرة إلا القليل جدا للوزارات وغيرها من المؤسسات الوطنية. وإلى جانب ذلك، فإنني متأكد من أن الجميع قد اطلعوا على الدراسة التي أجرتها منظمة أوكسفام مؤخرا وذكرت فيها أن نسبة هائلة قدرها ٤٠ في المائة من الأموال الممنوحة تعود إلى البلدان المانحة في صورة مرتبات للمغتربين وما شابه ذلك.

وهكذا، تعين علينا أن نلجأ إلى تدابير مبتكرة لإنشاء آلية داخل الحكومة، بدعم من المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة دفع المرتبات المتواضعة للغاية لجميع موظفي الخدمة المدنية. وقد كان ذلك بمثابة مغامرة حقيقية تعين خوضها كل شهر. وقد كان على بناء الطرق والمستشفيات والمدارس أن ينتظر. وتطلب ذلك الكثير من الإبداع والدعم الدؤوب من جانب الكثير من السفراء المتفانين والقادرين،

عمليات حفظ السلام نفسها من إعداد قائمة المرشحين الخاصة بها من رجال الشرطة والقضاة المتقاعدين وغيرهم. وأعلم حقيقة أنه في بلدان كثيرة، كبيرة وصغيرة، في الشمال وفي الجنوب على حد سواء، توجد هذه القدرات وتنتظر التعبئة، ولكن ربما تتيح تلك الصعوبات في تحديد الخبراء، إلى جانب الافتقار إلى تمويل البرامج الخاصة بعمليات حفظ السلام، فرصة جيدة للمجلس لإعادة دراسة النهج الذي يتبعه في ولايات حفظ السلام.

ولديّ انطباع بأن إحدى التوصيات الرئيسية المضمنة في تقرير فريق الخبراء المعني بالسلام (S/2008/809) الصادر عام ٢٠٠٠ بشأن عمليات حفظ السلام لم تؤخذ بالاعتبار كما ينبغي عند مناقشة ولايات حفظ السلام. وتلك هي التوصية التي تطلب من المجلس أن يجدد للأمم المتحدة ولايات قابلة للتنفيذ وأن يضمن توفير كل الموارد اللازمة لإنجاح المهمة من أفراد وأموال ومعدات. وعلينا أيضا أن نتساءل، نظرا لشروط الخدمة، التي تقدمها الأمم المتحدة عما إذا كانت ستستطيع يوما استقطاب العاملين المؤهلين بأعداد كافية. كما علينا أن نتساءل أيضا عما إذا كنا سنواجه باستمرار صعوبة في إقناع الأفراد المؤهلين، وبخاصة النساء منهم، للعمل في مواقع عمل لا يسمح فيها باصطحاب الأسر.

والأهم من كل ذلك في ظني، أن نتحاشى وضع قالب نموذجي للبعثات يحدد لها مهام بالغة التعقيد والطموح، مصممة لجيوش متخيلة من الخبراء المدنيين المكلفين بالقيام بقائمة طويلة من المهام الشبيهة في جميع حالات ما بعد الصراعات رغم الاختلاف الشاسع بين حالة وأخرى. إننا سنحني فوائدها إذا توقفنا قليلا لننعم النظر في القدرات المتوفرة في بلد ما ولنحدد كيفية تعاون الأمم المتحدة مع المؤسسات المحلية عوضا عن إنشاء هياكل ثقيلة ومكلفة.

الدوليين لتنفيذ المهام المطلوبة، ولكن يجب ألا يكون هناك ولو موظف واحد زيادة عن العدد المطلوب. ينبغي أن يكون هدفنا في البعثة منذ البداية، على نحو انفرادي وجماعي، العمل على أن إنهاء عملنا في نهاية المطاف. ينبغي ألا ندرك على حين غرة، في حين تقترب ولايتنا من الانتهاء، أننا تغاضينا عن ضرورة بناء القدرة الوطنية. وذلك مجال أعتقد أننا ما زلنا نعمل فيه بشكل رديء.

أولا، إننا نفترض أن كل بلد ندخله لديه قدرة ضئيلة أو ليس لديه قدرة على الإطلاق. ربما كان ذلك لأننا لا ننظر بجدية كافية إلى هذا الأمر. ففي أفغانستان، التي ابتليت بالحروب على مدى ٢٣ عاما، قابلنا عددا لا يحصى من الأفغان لديهم مهارات يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة. وإذا كنا قد أعطينا أولوية منذ بداية البعثة لتعيين الأفغان، لكنا قد استخدمنا الكثيرين منهم للعمل في جميع أجزاء الحكومة، في كابل وفي المقاطعات، ولقد كان من الممكن شغل عدد كبير جدا من الوظائف في بعثة الأمم المتحدة وفي الوكالات بواسطة موظفين محليين. حتى إذا لم نتمكن من الحصول على الخبرة التي نحتاج إليها في البلد، هناك الأفغان في الشتات - الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين على الأقل - معظمهم عبر الحدود في باكستان وإيران.

والمسألة الثانية هي حجم بعثاتنا وأننا لا نستطيع إطلاقا تعيين الملاك المعتمد من الموظفين في الوقت المناسب. حينئذ، نعزو الكثير من حالات إخفاق البعثات إلى النقص في الموظفين. وقدمت بعض المقترحات، من قبيل طلب المساعدة من الحكومات الوطنية على إعداد الكوادر وقوائم للمرشحين المدنيين الذين يمكن وزعهم على وجه السرعة. وإن تلك المقترحات تستحق النظر ويجب العمل على استكشافها. وأعتقد شخصا إن الحاجة الحقيقية تكمن في ميدان سيادة القانون، واختياري المفضل هو تمكين إدارة

بذلك؟ هل كان المقصود من ذلك أنه كان يتحتم علينا الاستعانة بعدد أكبر من الخبراء الأجانب مع التركيز على المسائل المتعلقة بسيادة القانون وصياغة القوانين وتدريب القضاة؟ بالطبع لا. ما كنا بحاجة إليه هو استغلال وزننا السياسي بطريقة أكثر فعالية في هذا المجال. كان لزاما علينا أن نلعب دورا أكبر وأكثر تفاعلا لتيسير العملية السياسية بغية توحيد الأطراف الوطنية الفاعلة خلف رؤية موحدة وخطة وطنية لتعزيز سيادة القانون في البلاد.

وفي هذا السياق، أشعر بالغبطة وأنا أرى أن الأمين العام قد أصدر لتوه مذكرة توجيهية جديدة بشأن نهج مشترك بين هيئات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، يركز على أن دور الأمم المتحدة هو تيسير العملية التي تهدف إلى تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنية. يختلف توجهاتهم وإعداد تصور أولي لخطة بلدهم لتعزيز سيادة القانون ولتأمين العدالة المستدامة، وأن هدف الأمم المتحدة في مجال المساعدة على تعزيز سيادة القانون هو مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين على تكوين رؤيتهم الخاصة وخططهم ومناهجهم في ميدان الإصلاح والبرامج.

يجب أن يتولي أصحاب المصلحة الوطنيين مسؤولية إدارة العملية السياسية والقيادة واتخاذ القرار بأسرع ما يمكن. ويلاحظ الأمين العام محقا أن المساعدة في مجال سيادة القانون غالبا ما تضع الثقل على الأبعاد الفنية ولا تعطي اعتبارا للجانب السياسي والاستراتيجي وأن المساعدة الفنية ستكون غير ذات أثر كبير إلى أن يلمس أصحاب المصلحة الوطنيين فائدة في دعم العمل في مجال سيادة القانون.

ولا أحسب المجلس في حاجة إلى التذكير بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساعدة الدول على إدارة وحل نزاعاتها وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية واقتصاداتها. لقد تجمعت خبرة قيمة على مدار السنين في هذا المجال وتقوم

ولعلي هنا أيضا لا أضيف شيئا جديدا حين أقول إن الولايات يجب أن تبنى على الاحتياجات الفعلية للبلد المعني لا المتخيلة. وليس في مقدورنا أن نعرف تماما تلك الاحتياجات إلا بعد فترة من الوجود نخرط خلالها في حوار مع القيادات و المجتمع المدني بحيث نكون معا فكرة دقيقة عن الاحتياجات الفعلية. وفي ظني أن اتباع نهج كهذا سيقودنا نحو بعثات أصغر حجما وأكثر تركيزا.

وفي الوقت نفسه، يجب على قادة بعثات حفظ السلام أن يتذكروا أن هناك كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة قد سبقتهم إلى البلد الذي حلّوا به لتوهم. بل إن تلك الكيانات قد تكون عاملة في ذلك البلد منذ عقود من الزمان. وعلى البعثة الجديدة أن تسعى جاهدة لتحقيق التكامل، لا الازدواجية أو الاستبدال، مع عمل وكالات الأمم المتحدة التي تزاوّل نشاطها هناك. وأود أن أشدد على أهمية اتباع نهج الوجود الخفيف وعلى ضرورة أن نستكشف بصورة منتظمة إمكانية اللجوء إلى القدرات المتوفرة محليا في وقت مبكر وبصورة شاملة قدر الإمكان. هذا ما يفعله الآخرون. لماذا لا تحذو الأمم المتحدة حذوهم؟

إن اللجنة السويدية لأفغانستان منظمة غير حكومية تنشط في أفغانستان منذ أوائل الثمانينات. ويأتي تمويلها من حكومة وشعب السويد؛ وهي الآن توظف ٨ ٠٠٠ أفغاني فيهم الأطباء والمعلمون والمهندسون. ومع ذلك لا يزيد عدد موظفيها الدوليين عن ١٥ موظفا. والأمم المتحدة ذاتها تسيّر عملياتها الهامة والناجحة في مجال نزع الألغام بالاعتماد على ما يتراوح بين ٧ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ أفغاني وحوالي ٢٠ موظفا دوليا فقط.

كثيرا ما أقول إنه لو قدر لي العودة إلى أفغانستان عام ٢٠٠١ فإن أحد الأشياء التي كنت سأفعلها بطريقة مختلفة هو إعطاء الأولوية لتعزيز سيادة القانون. ما المقصود

ما قبل الغداء و ٣٥ آخرون بعد الغداء، ويجب علينا التقدم إلى الأمام.

أدعو الآن السيد غوردون يانيدروكوفيتش، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي بکرواتيا الذي وصل للتو من بلده، ليخاطب المجلس.

السيد يانيدروكوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أرجو في البدء أن أتقدم باسم كرواتيا بأحر التعازي للصين ولبنامار بمناسبة الكارثة المأساوية التي تعرضا لها.

لقد أيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا نيابة عن الإتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أرغب في الإدلاء بعدة ملاحظات على موضوع اليوم الذي يتسم بالأهمية.

أود قبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالشكر على اختياركم لموضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاعات للمناقشة المواضيعية للمجلس برئاسة المملكة المتحدة. لقد جاءت مناقشة هذا الموضوع في أوانها وهي فوق ذلك وثيقة الصلة بعالم اليوم - ذلك العالم الذي نشهد فيه العديد من الحالات التي تحل فيها الصراعات عن طريق التسوية بالتفاوض ثم سرعان ما تعود للاندلاع في غضون خمسة أعوام. وعلاوة على ذلك، نقف شهودا على العديد من مناطق الصراعات التي لا تستطيع فيها الحكومات الوطنية توفير الأمن والرفاه لشعوبها، الأمر الذي يطيل دونما ضرورة أجل بقاء الوجود العسكري الدولي أو غيره من أنواع الوجود التي تبدو بلا نهاية.

لماذا يحدث ذلك؟ الإجابة، إذا وُجدت، ستكون حتما بالغة التعقيد بل وفي بعض الأحيان مستعصية، تماما كما هي الأوضاع التي نعيشها على أرض الواقع المناطق الخارجة من الصراعات. ويمكن التعرف على بعض الأسباب المحتملة في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا اليوم

بعثات الأمم المتحدة اليوم بأداء واجبها بأفضل مما كانت تفعل قبل بضعة أعوام. ولكن علينا ألا نكون متهاونين. ثمة بعض البعثات لا تزال تسعى جاهدة إلى التوفيق بين الأهداف المخططة لها والموارد التي تمكنت من الحصول عليها. وهناك ثغرتان تتطلبان معالجة سريعة بشكل خاص وهما التمويل والقدرات المدنية. إن الطريقة التي يبحث فيها المجلس ولايات حفظ السلام ويتخذ بها قراراته قد تساهم بشكل ملحوظ في إيجاد حل لهذه المشاكل.

ينفق المجتمع الدولي بلايين الدولارات سنويا على حفظ السلام. وواضح أن من غير المقبول أن ندخل البلدان المضيفة على أصوات تهليل السكان لنخرج منها مطأطئ الرؤوس غير مصدقين، بل محرجين، في وجه الإحباط والغضب وروح العدا من نفس أولئك السكان بعد أشهر قليلة لأننا فشلنا في أن نقدم لهم فوائد ملموسة للسلام. لكن هذا ليس بالأمر المحتم علينا لأننا قادرون على العمل بشكل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد الإبراهيمي على إفادتنا بخبرته. يمثل هذه الصراحة ليدفع بالمجلس إلى أن يأخذ مأخذ الجد كلماته عن المسؤولية الوطنية والحلول المحلية.

لقد أشار المتحدثون إلى ما اتسمت به الورقة المفاهيمية المقدمة من المملكة المتحدة من براعة وإيجاز، وإنه لمن واجبي أن أطلب من المتحدثين أن تتسم مساهماتهم في هذه المناقشة بالإيجاز أيضا. وعملا بالتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتحدثين بأن تقتصر مساهماتهم في المناقشة على خمس دقائق. ويرجى من الوفود التي تفوق كلماتها تلك المدة التكرم بتوزيع النص المكتوب مع الاكتفاء بخمس دقائق عند الإدلاء ببياناتهم. أمامنا ٢٠ متكلما لفترة

للسكان أو من التعاون الفعال فيما بينها ومع الأشخاص المشتركين في العملية. وكانت النتيجة النهائية لذلك أن الجزء الأكبر من الإنفاق العام للأمم المتحدة والوكالات الأخرى في كرواتيا خلال تلك الفترة خصص لتلك الهيئات ولبرامجها وأهدافها ولم يصل في النهاية إلى الشعب أو المؤسسات التي تحتاج إلى مساعداتها.

إنني لا أقصد، بطبيعة الحال، أن أسيء إلى وجود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في كرواتيا خلال تلك الأوقات العصيبة. ونحن بكل تأكيد ممتنون لكل العون والمساعدة التي تلقيناها منها، والتي حققت بعض النتائج الكبيرة بالفعل، بما في ذلك ما قامت به واحدة من أكثر بعثات الأمم المتحدة نجاحا بوجه عام، وهي بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية. ولا أهداف من ملاحظاتي سوى تقديم أمثلة على كيفية التعلم الدائم من أنشطتنا وتحسين تلك الأنشطة.

إن إنشاء لجنة بناء السلام يعد من أهم نتائج إصلاح الأمم المتحدة التي تحققت حتى الآن. وقد شاركت كرواتيا بنشاط كبير في تأسيسها وانتخبت عضوا فيها في عامها الأول، بما في ذلك عضويتها في الاجتماع المخصص لبلد معين المتعلق ببيوروندي. وإننا نقدر عمل لجنة بناء السلام وندعمه، وبخاصة من خلال الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وما يتعين أن نفعله الآن هو ضمان تنفيذ تلك الاستراتيجيات في الميدان بأكثر الطرق كفاءة.

وترى كرواتيا أن مفهوم بناء السلام الذي تركز من خلال إنشاء لجنة بناء السلام يوفر الطريق الأمثل الذي نستطيع من خلاله، وبشكل فعال، أن نقيم ونوطد الركائز الثلاث الأساسية للأمم المتحدة، وهي الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان. إن تحقيق وتوطيد الأمن يهيئ الشروط اللازمة للتنمية، وهو بذلك يعزز الأدوات المطلوبة لحماية

(S/2008/291 والمرفق) وهي في رأينا تمثل نقطة بداية جيدة لمناقشاتنا. قطعاً إن التنفيذ الفوري لاتفاقات السلام يكتسي أهمية قصوى، ولكن علينا ضمان ألا يحدث ذلك في فراغ. ينبغي للمجتمع الخارج من حالة الصراع أن يستشعر بأكمله عائدات السلام التي تنتج عن الخروج من تلك الحالة في شكل استقرار وأمن وتحسن في الحياة اليومية. ونحن نتفق تماما مع هذا الرأي.

وفضلا عن ذلك، فإننا نعتقد أن من المهم أن تشارك الموارد المحلية، كلما كان ذلك ممكنا، وبدون تأجيل التوترات السياسية القائمة. ويمكن لعملية تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع أن تستفيد من تلك المشاركة. واستخدام الموارد المحلية يعزز فعالية العملية ويسمح باستخدام الخبرات المتاحة ومهارات الأشخاص في البلد الخارج من الصراع، أولئك الأشخاص الذين غالبا ما يقدمون منظورا فريدا لا يتوفر لدى القادمين من الخارج.

وهناك قيمة مضافة أخرى لهذا النهج وهي القدرة على تطوير القدرة المستقلة اللازمة لتوطيد تلك الهياكل الوطنية، التي ستتولى في نهاية المطاف مسؤولية إدارة شؤون الحكم في البلد. ومن الجدير بالذكر أيضا التأثير الإيجابي، الذي يتركه عمل المجتمع الدولي مع المؤسسات الوطنية، على القبول العام لبعثة بناء السلام من جانب السكان المحليين.

إن تجربتنا الخاصة، خلال الحرب التي فرضت على كرواتيا خلال التسعينيات، حينما كان حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى الوكالات الأخرى ومنظمات المساعدة الإنسانية، موجودين في المنطقة، تقودنا إلى استنتاج أن كل تلك الوكالات، وإن كانت قد جاءت بأحسن النوايا، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تتمكن من تفهم الاحتياجات الحقيقية

الصراع، ولا سيما في مجالات العدالة، والسجون، وإصلاح قطاع الأمن، والحكم والإنعاش الاقتصادي، فإننا نعتقد أن قوائم المرشحين، كما اقترحت في تقرير الإبراهيمي بشأن حفظ السلام (S/2000/809)، هي طريق جيد إلى الأمام. إن وجود قوائم دائمة بترشيحات للخبراء المدنيين الجاهزين لنشرهم في فترة سريعة سيساعد على تقصير فترات التحضير، وسيتمكن الجهود المدنية لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع من البدء بالعمل فور تثبيت وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاق للسلام. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلدي على استعداد للمساهمة بخبراء مدنيين ممن اكتسبوا الخبرات خلال فترة تثبيت الاستقرار والتعمير بعد انتهاء الصراع في كرواتيا.

ومن الواضح إن كل الأنشطة التي نتحدث عنها اليوم لا يمكن تحقيقها بدون تمويل كاف. ولذا، يتعين علينا أن نبذل أقصى الجهود لتأمين التمويل المستدام والشفاف. ومن جانبها، كانت كرواتيا من بين البلدان المؤسسة لصندوق بناء السلام الذي تدعم عمله وتساهم فيه.

إن وفد بلدي يحدوه الأمل أن ينتج عن مناقشة اليوم اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز قدرات الأمم المتحدة وغيرها من القدرات الدولية في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نتطلع إلى مشورة الأمين العام بشأن هذه المسألة، ونرى إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعاود النظر في هذه المسألة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعطي الكلمة لمعالي السيد موسيوا جيرالد باتريك ليكوتا، وزير الدفاع في جنوب أفريقيا.

السيد ليكوتا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم. و جنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي سيدي

حقوق الإنسان وتعزيزها. وتحقيق الركائز الأساسية الثلاث معا يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار والازدهار الطويل الأمد.

إننا ندرك أن فرص السلام الجوهرية تعززها المشاركة المنسقة السريعة من جانب منظومة الأمم المتحدة في أعقاب تثبيت وقف إطلاق النار في الميدان أو بعد توقيع اتفاق السلام. ومع وجود العديد من وكالات الأمم المتحدة القادرة على المشاركة في حالات ما بعد نهاية الصراع، فمن الأساسي أن تكون جهودها منسقة ومتكاملة بغية الاستفادة من قدرات جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات، وفي نفس الوقت يمكن التقليل من التداخل. ومن خلال ذلك، يمكن، بكل تأكيد، خفض التكاليف وتخصيص المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية للبلد المعني.

وهناك مثال جيد على استخدام نهج منسق ومتكامل، وهو تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، المعنون "توحيد الأداء" (A/61/583)، الذي ندعمه دعما كاملا. ويتوخى التقرير دور منسق مقيم يتمتع بسلطات معززة ليكون قائدا لجهود الأمم المتحدة المتكاملة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية، والبيئة. وينبغي لجهود بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وقيادة تلك الجهود ميدانيا أن تتبع نفس النمط.

ونعتقد، كذلك، أن خطط وتنظيم الهيكل الأساسي للجهود المتكاملة لتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع يجب أن يكون في حالة استعداد دائمة حتى يستغرق العمل التحضيري لعملية معينة الحد الأدنى من الوقت ولكي لا تتضمن العملية سوى العناصر الخاصة ببلد بعينه. وقد أثرت بعض الأسئلة في هذا المجال في الورقة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2008/291، المرفق). وبالنظر إلى مختلف أنواع الخبراء المدنيين اللازمين لبعثة بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء

إن نشر الخبراء المدنيين بهدف معالجة الفجوات في القدرات في بلدان تمر بفترات ما بعد الصراع وتحقيق الاستقرار جدير بالتمحيص الدقيق. وقد أظهرت تجربة جنوب أفريقيا في بعثات السلام الأفريقية، مثل البعثة في بوروندي، أن بعض الخبرات المدنية قيمة حقاً. ولذلك، فإننا نؤيد، من حيث المبدأ، مفهوم بعثات السلام المتكاملة في إطار الولايات المختلفة. ويحدونا الأمل في أن تستمر المناقشات التفصيلية حول طريقة تطبيق هذا المفهوم، بما في ذلك دور كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء.

وُثِّين لنا خبرتنا المحدودة التي اكتسبناها منذ مشاركتنا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في أجزاء من القارة وفي المناطق الأخرى أن المشاركة على الصعيد الإقليمي لها أهمية بالغة في إنجاح أي بعثة للسلام. ونذكر الآن بفضل الخبرة التي اكتسبناها أن ثمة أهمية حيوية للمشاركة المدججة أو المشاركة المتوازنة من جانب بلدان المنطقة التي يجري فيها الصراع، لأن لهذه البلدان مصلحة جزئية ولكنها مباشرة في نجاح بعثة السلام أو عدم نجاحها. وليس ثمة مبالغة في القول بأن الالتزام البشري بعملية ما يكون في الواقع هاماً أو أكثر أهمية من بلايين الدولارات التي يُقذف بها لمشكلة ما. ففي مستطاع البشر أن يُجزوا أشياء، حتى بدون أموال، في بعض الأحيان.

ونعتقد أنه لكي يُكتب النجاح لعملية إعادة الإعمار في حالة ما بعد الصراع، ينبغي النظر إلى عملياتها باعتبار أنها تُعزز تحقيق السلام والاستقرار والأمن. ومن ثم، لا بد أن تشكل المشاركة على الصعيدين الوطني والإقليمي كليهما جزءاً من الجهد بصورة مباشرة منذ البداية، كيما يشعر الناس في البلد وفي الإقليم بأنهم يمتلكون العملية برمتها. وتتطلب الاستدامة بعد التسوية إرادة قوية من البلد والبلدان المجاورة له.

به في وقت لاحق ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أنشئت لجنة بناء السلام بشكل متزامن من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، كهيئة استشارية حكومية دولية جديدة في الأمم المتحدة معنية بدعم جهود السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وينبغي النظر إلى مناقشة اليوم بوصفها فرصة أخرى لتعزيز آلية الأمم المتحدة القائمة لهيكل بناء السلام، وبالتالي لتنشيط جهود بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز لجنة بناء السلام وأن تظل مركز تنسيق لأنشطة بناء السلام. والتحدي الذي تواجهه لجنة بناء السلام حالياً هو تعظيم أثرها في الميدان من خلال التآزر والتعاون والتوافق مع سياسات الحكومات الوطنية واستراتيجياتها.

وينبغي لأولويات البيئة القائمة بعد انتهاء الصراع أن تستند إلى الركائز الأساسية الأربع لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وهي الأمن، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والعدالة والمصالحة، والحكم الرشيد والمشاركة. وتواجه مجتمعات ما بعد الصراع جملة من المشاكل، بما فيها غياب أو ضعف المؤسسات، وانعدام أو محدودية القدرة اللازمة لاستدامة السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على المدى الطويل.

وما يكتسي أهمية أكبر هو تأمين الملكية الوطنية والمحلية في تحديد وتطوير واقتراح الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وبدون الملكية الوطنية لبناء السلام، فإن أي تدخل يعتبر أمراً مفروضاً. وكما علمنا التاريخ، فإن الحلول المفروضة سرعان ما يتم تجاهلها من جانب المستفيدين منها ويكون مصيرها الفشل الذريع.

إن الاتحاد الأفريقي يواصل أداء دوره في ميدان بناء السلام، بما في ذلك من خلال سياسته لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. ولقد تشرفت جنوب أفريقيا باختيارها لرئاسة أول لجنة وزارية تابعة للاتحاد الأفريقي تُركز على إعادة الإعمار والتنمية في السودان في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها رئاسة المملكة المتحدة للمجلس لقيادتنا في مناقشة هذه القضايا الشاملة للسلام والأمن والتنمية، ونعبر عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على مساهمته المركز والمفيدة جدا.

ويسرني الآن أن أدعو معالي السيد أوليفير شاستل، نائب وزير خارجية بلجيكا، وأعطيه الكلمة.

السيد شاستل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشرك المتكلمين السابقين لأعبر عن تعازينا القلبية للصين وميانمار.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وتعرب بلجيكا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي.

تقدم الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2008/291، المرفق) بعض المسائل الجوهرية، مثل الطريقة التي يمكن بها ضمان استدامة الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع وتجنب الانتكاس بالعودة إلى الصراع بعد إبرام اتفاق للسلام. وما زال المجتمع الدولي يكافح من أجل مواجهة هذه التحديات. ومن الواضح أن التوصل إلى إجابات على هذه الأسئلة لا يقتصر على مجلس الأمن بمفرده. وبمستطاع

ويعني ذلك من الناحية العملية أن يجري وزع الممارسين في عملية إعادة الإعمار بعد مرحلة الصراع وحشد الموارد إلى جانب وزع حفظة السلام. بيد أننا ندرك التحديات المرتبطة بوزع القدرات المدنية، بما في ذلك قضايا الأمن.

ومن بين التحديات الأخرى التي أثارها وفد المملكة المتحدة في ورقة المفاهيم التي قدمها التحدي المتمثل في ثغرة التمويل في مرحلة ما بعد الصراع. وهناك دعامة من الدعائم الأساسية لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وهي صندوق بناء السلام. لقد أنشئ هذا الصندوق من أجل غرض محدد هو المساعدة على تيسير أنشطة بناء السلام، ومن المفهوم أنه عامل حفاز لاجتذاب دفعات من الموارد المالية المطلوبة إلى حد كبير، ولا سيما في وقت يكون فيه الأمل في نجاح عملية الانتعاش ضعيفا. إن الصندوق يؤدي دورا بالغ الأهمية، ولكي تنهياً الفرصة لتحقيق السلام، لا بد من تغيير الأوضاع المادية في المجتمع ولا بد من استدامة آمال الناس في حياة أفضل. ولا بد من تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع لكي يتسنى إظهار فوائد السلام للسكان الضعفاء وللمجتمعات المحلية الهشة.

وفي كثير من الأحيان تصل موارد الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف في أوقات متأخرة بعد وقت الحاجة إليها، ونتيجة لذلك، تضيع في بعض الأحيان الفرص الذهبية للنجاح. ولقد اضطررنا في بعض الأحيان إلى الاتصال ببعض الشركاء لنطلب منهم تقديم مساعدات ثنائية بصورة مباشرة كي لا نفوتنا الفرص التي كانت متاحة آنئذ. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بهولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة للمساعدات التي قدمتها هذه البلدان في بعض الأوقات مما ساعدنا على استدامة العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الأمن من أجل تحقيق السلام الدائم، ولذلك لن أركز على هذا العنصر الرئيسي.

وتتمثل المشكلة الرئيسية الأخرى في الافتقار إلى أدوات التمويل التي تمكن من الاستجابة بمرونة كافية لحالات الطوارئ ولأشد الاحتياجات العاجلة في حالة ما بعد الصراع - أو على الأقل عدم وجود اتساق كاف بين أدوات التمويل الموجودة حالياً. وقد أوصى تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) بضرورة تخصيص نسبة مئوية معينة من أموال بعثة بناء السلام لمشاريع سريعة الأثر. ويرمي الهدف هنا إلى تمتع السكان على الفور بمزايا السلام. فالمشاريع ذات الأثر السريع من شأنها أن تضيف قيمة حقيقية، وينبغي لنا أن نبحث أيضاً في إمكانية حشد الموارد المالية على جناح السرعة لمساعدة السلطات الوطنية على تنفيذ تلك المشاريع. وفي هذا السياق، ينبغي أن نبحث عن الموارد والأدوات المالية التي يمكن حشدها في أسرع وقت ممكن لفائدة بلد ما في مرحلة ما بعد الصراع، وينبغي أن نبحث في طريقة وضعها موضع التنفيذ بصورة متسقة. ويجري التفكير على هذا النحو أيضاً في لجنة بناء السلام.

إن تقديم الخبراء المدنيين والمساعدة المالية المرنة عنصران ضروريان في أثناء مرحلة الاستقرار. ولكنهما غير كافيين، إذ يتعين إظهار الالتزام السياسي من جانب قادة البلد في سياق تعاون تنفيذي فعال مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، لا بد أن نأخذ بالحسبان الحقائق والعقبات القائمة في الميدان. وفي أغلب الأحيان، تكون السلطات الوطنية غير قادرة على مواجهة التحديات الكثيرة للأزمة - ليس بسبب الافتقار إلى الإدارة السياسية، ولكن بسبب الافتقار إلى القدرة والموارد. ولهذا، ينبغي أن ننظر في إقامة شراكات مع تلك السلطات من أجل تحديد الاحتياجات بسرعة والاستجابة لها مجتمعة على النحو الصحيح.

الجمعية العامة ولجنة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تسهم في إثراء عملية التفكير هذه.

وسوف ينصب تركيز بياني على المجالات التالية: مساهمة الخبراء المدنيين والدوليين؛ وتقديم موارد مالية على نحو ما يتصف بالمرونة؛ والشراكات بين الدول المستفيدة والمجتمع الدولي؛ والتنسيق داخل المجتمع الدولي.

لقد كان تطور عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة استجابة أولية لهذه الشواغل. وخلال فترة من الزمن كانت تلك العمليات أكثر من مجرد عمليات عسكرية؛ لقد أضحت عمليات متعددة التخصصات، وتساهم في حماية حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وتدريب أفراد قوات الشرطة والأمن، وبناء قدرات الدولة. ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أنه ما زال من الصعوبة بمكان، عقب إبرام اتفاق للسلام، الوزع السريع لعدد كاف من الخبراء المدنيين المتخصصين في تلك المجالات إلى المناطق المعنية. ولكن هذا هو عين نوع المساعدة التقنية التي يمكن أن تحدث فرقاً في بناء السلام على نحو مستدام، وذلك بمساعدة البلد على إعادة بناء هياكل دولية.

وهناك بلدان كثيرة لا تستطيع إيفاد خبراء مدنيين بطريقة سريعة ومرنة، إما بسبب وجود عقبات إدارية، أو ببساطة، بسبب عدم توفر هؤلاء الخبراء لديها. وبإمكاننا أن نبحث، على سبيل المثال، في مسألة تكوين مجموعة من الخبراء الدوليين الذين يمكن وزعهم على الفور. وفضلاً عن ذلك، يمكن القيام بذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وتجبّد بلجيكا أن يدرس الأمين العام هذه المسألة ويقدم توصيات بشأنها.

ولقد أبرزت المناقشة التي أجزاها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5889) أهمية إصلاح قطاع

الصراع. وفي عالم تنتشر فيه الحرب والجاعة والدمار بشكل حاد، يصبح بناء السلام بعد الصراع جهداً مشكوراً ويستحق دعمنا إلى أقصى الحدود. فالعديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس قد استفادت من هذه الجهود. وكان بناء السلام بعد الصراع أمراً أساسياً في ضمان أن يصبح السلام مستداماً في تلك البلدان.

وفضلاً عن ذلك، ومع تزايد أهمية جهود بناء السلام فيما بعد الصراع، توجد الآن توقعات كبيرة بتسهيل الانتقال التدريجي لعمليات حفظ السلام الحالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى مرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع. وهذه مرحلة هامة ليس بالنسبة للبلد المعني فحسب، وإنما بالنسبة للمجلس أيضاً، بحيث يمكن أن يركز عمله على المسائل الأكثر إلحاحاً، مثل تسوية الصراعات وبناء السلام في الشرق الأوسط، حيث أصبح العنف منذ فترة طويلة حدثاً يومياً. إنها للمأساة حقاً أن يتواصل القتل العشوائي دون هوادة في ذلك الجزء من العالم.

وبينما نؤكد على أهمية بناء السلام بعد الصراع، نرى أن هذا العمل لا يمكن أن يبقى إلى الأبد. فلا بد وأن يصل إلى نهايته وينبغي أن يعزز في نهاية المطاف استقلال البلدان التي نشرت فيها بعثات لحفظ السلام بعد الصراع واعتمادها على نفسها. وفيما يتعلق بدور البلدان المستفيدة من جهود بناء السلام بعد الصراع، يولي وفد بلدي أهمية رئيسية لمساعي القيادات الوطنية وللملكية. فعليها أن تشارك بصورة فاعلة في كل خطوة من خطوات عملية بناء السلام بعد الصراع. ولأن بناء السلام بعد الصراع عملية متعددة الجوانب، نرى أنها تحتاج إلى الاسترشاد بمجموعة من الأولويات يتم ترتيبها استجابة لمتطلبات محددة وديناميات سياسية في بلدان متلقية بعينها.

وتدعو الحاجة أيضاً إلى التعاون على نحو أفضل في إطار المجتمع الدولي، إضافة إلى التخطيط في وقت مبكر للتدخل المحتمل على أرض الواقع، وينبغي لمجلس الأمن، منذ البداية، أن يدرج على نحو أفضل بناء الشركات وبدء بناء السلام في ولاياته، ولا سيما عندما تشمل تلك الولايات الإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام ودعمها.

إن إرساء أو إعادة بناء سيادة القانون في بلد تضرر بالصراعات هو بالتحديد تعهد طويل المدى. ولا تساورنا أية أوهام في هذا الشأن: فليس هناك حلول سحرية. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في طرق جديدة لوضع الأسس لسلام دائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أعطي الكلمة الآن للسيد عمران كوتان، الأمين العام لوزارة الخارجية في إندونيسيا.

السيد كوتان (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهانئ، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية. وأود أن أؤكد لكم تأييدنا البالغ لقيادتكم ضمناً لخاتمة مثمرة لهذه المناقشة. وأود كذلك أن أتقدم إليكم بتهنئة شخصية من وزير الخارجية السيد حسن ويرايودا. لقد سعدت كثيراً بجواركما بشأن ميانمار قبل بضعة أيام.

وعلى غرار ما قام به وزير الدفاع في جنوب أفريقيا، يود وفد بلدي أيضاً أن يعلن تأييده للبيان الذي سوف يدلي به ممثل جامايكا في وقت لاحق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن مفهوم بناء السلام بعد الصراع قد تطور منذ اعتماده في عام ١٩٩٢ ودخل في صلب العديد من مبادرات السلام. وهو الآن جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقرار سلام دائم في البلدان الخارجة من

ونود أن نشدد على الدور الرئيسي للجنة بناء السلام فيما يتعلق ببناء السلام فيما بعد الصراع ضمن منظومة الأمم المتحدة. إن لجنة بناء السلام، وهي في عامها الثالث الآن، قد بدأت تتلمس طريقها وتعرض قيمتها الإضافية. لقد تمكنت من إيجاد الروابط بين قطاعي السياسة/الأمن وقطاعي التمويل/التنمية وحافظت على الاهتمام السياسي بالبلدان الخارجة من الصراع على المدى المتوسط.

ومرة أخرى، وكما شرح المتكلمون الذي سبقوني ببلاغة فائقة، وفي ظل العدد الكبير من المؤسسات والموارد المتنافسة، يبقى التنسيق مسألة رئيسة لا بد من التعامل معها. إننا نقر بالدور الذي يمكن أن يقوم به مجلس الأمن في تعزيز التنسيق الكافي وتقسيم العمل على مستوى هيئات الأمم المتحدة. ونرى أن المجلس يمكن أن يضمن الأهمية التنفيذية لمشورة لجنة بناء السلام، التي تبقى أساسية بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال الهيئتين ولحل الجوانب المتصلة بالأمن في بناء السلام.

ويحظى بالأهمية نفسها التآزر بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة - بما في ذلك اللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية بمكان تحقيق الترابط بين مسائل بناء السلام والاستقرار السياسي والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي ومعالجة الشواغل الإنسانية، التي من شأنها أن ترسي أسس الأنشطة الإنمائية على مدى أطول.

وكما ذكر الأمين العام في ملاحظاته اليوم، يضطلع ممثلوه الخاصون بأدوار هامة في عمليات السلام. فبإمكانهم القيام بدور تنسيقي بالعمل مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة في بلد بعينه. ويمكنهم كذلك أن يصبحوا حلقات الوصل، من حيث

إن بناء السلام بعد الصراع يقوم بدور حيوي في توجيه البلدان في المرحلة الهشة بعد الصراع، ونقلها من بيئة الصراع إلى حالة أكثر استقراراً. وأهمية بناء السلام ليست موضع شك؛ لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحسين فعاليتها. ويحظى النشر السريع فيما يتعلق بجهود بناء السلام بعد الصراع بنفس أهمية عمليات حفظ السلام.

لقد قامت الأمم المتحدة بنشر العديد من عمليات حفظ السلام وبأعداد كبيرة من القوات في بلدان مختلفة وبدرجة ما من النجاح. وكما أشار الأمين العام في ملاحظاته، لا بد أن تحظى تلك العمليات بدعم الخبراء المدنيين، بمن فيهم خبراء التنمية والقضاة والإداريين والكفاءات الفنية الأخرى ذات الصلة. وبما أن الأمم المتحدة تقوم الآن بما هو فوق طاقتها فيما يتعلق بالموظفين المتوفرين لبعثات حفظ السلام وبناء السلام، يصبح تعزيز نطاق التعاون الدولي وتوسيعه أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، يبقى التحدي الذي يواجهه التعاون الدولي متمثلاً في كيفية توفير استجابة كبيرة وسريعة ومنسقة لمتطلبات بناء السلام بعد الصراع.

وهذا ينقلني إلى مسألة التمويل، وهي عنصر حاسم آخر لنجاح بناء السلام فيما بعد الصراع. فلا بد من استكشاف جميع سبل التمويل واستغلالها. وبقدر ما هي مفيدة، لا يمكن لصناديق الاستئمان المتعددة المانحين أن تكون الأساس للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية العادية، التي تتطلب سبلاً للاعتماد على الذات. وينبغي كذلك تجنب مصيدة الديون والسياسات المالية المفرطة الشدة التي تفرضها المؤسسات الدولية. ولذلك، يمكن بل ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك الموارد غير الحكومية والقطاع الخاص ملء الفجوات.

يجب أن نعمل على تعزيز القدرات الدولية للأمم المتحدة على العمل خلال جميع مراحل الأزمة، بدءاً من التهديد بنشوب الصراع حتى إعادة الإعمار مروراً بحفظ السلام وتحقيق الاستقرار. وتلك رؤية والتزام نشارك فيهما المملكة المتحدة، كما أكد ذلك مجدداً رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء غوردون براون أثناء القمة الفرنسية - البريطانية في ٢٧ آذار/مارس. وتحقيقاً لتلك الغاية، نود أن نعمل على أربعة محاور، دون مساس بمواقف الاتحاد الأوروبي، التي ستعرضها سلوفينيا بعد قليل في بيانها الذي تتضمنه فرنسا معه تماماً.

أولاً، علينا أن نعزز تماسك التدخلات التي يقوم بها المجتمع الدولي في مراحل ما بعد انتهاء الصراع بتحقيق التكامل بين مختلف أبعادها، السياسية والأمنية والإنسانية والإغاثية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، لدى المجتمع الدولي بأسره اقتناع بضرورة تنفيذ استراتيجية شاملة على الصعيدين المدني والعسكري. وذلك هو الاتجاه الرئيسي للقرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، الذي يسند إلى الممثل الخاص الجديد للأمين العام مهمة تنسيق جهود المجتمع الدولي، الأمر الذي يشمل هذين الجانبين.

وتمثل لجنة بناء السلام أول جهد يبذل لتحسين تماسك إجراءات المجتمع الدولي. ونرى من المستصوب تحسين أساليب عمل اللجنة تمكيناً لها من تحقيق ذلك الهدف.

ثانياً، يجب أيضاً أن نكشف إجراءاتنا في بعض الجوانب الضرورية لتحقيق الاستقرار. ومن بين المسائل الرئيسية - تعزيز سيادة القانون، وإقامة نظام قضائي فعال ومستقل وتطوير الإدارة الرشيدة - يعد إصلاح القطاع الأمني مرحلة لا غنى عنها، بل وحاسمة في كثير من الأحيان. ويجب تشجيع مساعي الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد فعل مجلس الأمن ذلك في ١٢ أيار/مايو (انظر S/PV.5889

التفاوض والوساطة وكذلك من الزاوية الإدارية والمالية واللوجستية.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمنا للجهود الدولية في بناء السلام فيما بعد الصراع. ونؤكد من جديد أيضاً على الدور الرئيسي للجنة بناء السلام في توفير التوجيه المتعلق بالسياسات والاستراتيجيات في أنشطة بناء السلام بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة راما يادي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان من فرنسا.

السيدة يادي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): باسم فرنسا، أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب للصين وميانمار عن حزننا للكارثة الإنسانية في كل من البلدين حالياً.

وفيما يتعلق باجتماعنا اليوم، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد ميليبياند والمملكة المتحدة على ترؤس مجلس الأمن اليوم المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد الصراع. إن بناء السلام بعد الصراع هو اليوم في صلب اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما اهتمام مجلس الأمن.

وحرري بالمجتمع الدولي خلال المرحلة الحاسمة بعد انتهاء الصراع أن يدعم المؤسسات الوطنية التي لا تزال معرضة للخطر وأن يمكنها من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وبالطبع، كثيراً ما يشكل إجراء الانتخابات مرحلة بالغة الأهمية وضرورية لعودة البلد إلى السلام والاستقرار والديمقراطية. ولنعترف، مع ذلك، بأن ذلك غير كاف في حد ذاته. ومن دواعي الأسف أن أمامنا بعض حالات تدعو للقلق الشديد، سواء كانت في تيمور - ليشتي أو في هايتي.

فما هي الإجابات التي يمكن أن نقترحها لمجابهة تلك التحديات الجديدة؟

لهذا السبب، تتعلق فرنسا بالأمل في أن تشهد عولمة منظمة ومنصفة، ولهذا السبب نكافح آفة الجنود الأطفال. ولهذا السبب أنشأت فرنسا منتدى لمتابعة التزامات باريس من أجل تيسير تمويل البرامج لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في المجتمع. وينبغي أن يكون التزامنا طويل الأمد في هذا الصدد. ولذلك، مما لا غنى عنه تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من جميع جوانبه. يجب أن نفعل ذلك سواء لمكافحة العنف الجنسي والإفلات من العقاب، الذي ما زال يتمتع به عدد أكثر مما ينبغي من مقترفي تلك الأعمال البشعة، أو لضمان دور المرأة في أي عملية للسلام أو إعادة الإعمار.

وأخيراً، تعترف فرنسا أن تدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وذلك بتعبئة قدرات الاتحاد الأوروبي. وبصفة عامة، تؤيد تطوير إمكانيات المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في النواحي الأمنية. ونود بصفة خاصة أن تطور التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تلك المجالات. ولدى الاتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من الأدوات والخبرات التي يمكن وضعها تحت تصرف الأمم المتحدة. وهذا صحيح بالنسبة لبعثات السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في مجالات إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي غينيا - بيساو، أو سيادة القانون في العراق أو جورجيا، أو الشرطة في أفغانستان والبوسنة.

وهكذا سيكون تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في المسائل الأمنية بمعناها الواسع إحدى أولويات الرئاسة الفرنسية للاتحاد، وندعم العمل في هذا الشأن.

و S/PV.5890). وأود أن أعرب مجدداً عن دعم فرنسا للعمل الذي يقوم به الأمين العام لتحديد النهج الذي تنتهجه المنظمة في إصلاح القطاع الأمني.

وأود أيضاً أن أبرز أهمية مكافحة الإفلات من العقاب، وهي الشرط الرئيسي للتمكين من القيام بالمصالحة الحقيقية التي بدونها يستحيل إقرار سلام دائم أو تحقيق تنمية دائمة. وكانت فرنسا من مقدمي القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) الذي أحيلت بموجبه الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما أن خبيراً فرنسياً هو الذي قام بصياغة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الرئيسية لمكافحة الإفلات من العقاب. لذلك، من الطبيعي لنا أن ندعم العمليات الوطنية التي بدأت في بوروندي وتوغو وموريتانيا بهذا المعنى. وسنواصل بحزم دعم إجراءات العدالة الجنائية الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية، التي لا بد من تنفيذ أحكامها.

أما المحور الثالث، وهو قريب إلى قلبي، فيتمثل في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في المجتمعات الخارجة من أزمات. فلا يمكن أن يكون سلام طويل الأجل، ولا أمن طويل الأجل ولا تنمية طويلة الأجل بينما الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تداس بالأقدام. وكيف يمكن لدولة أن تأمل في الانخراط في إعادة الإعمار بدون تسخير ما لدى شعبها من طاقات وابتكار وروح مبادرة، وبدون ضمان حرية التعبير والاجتماع، التي من شأنها أن تمكن أبناءه من التعبير الكامل عن قدراتهم الكامنة؟

وكيف يمكننا أن نأمل في إعادة بناء مجتمع مستقر وديمقراطي ما لم يراعَ الحق في التعليم، سواء التعليم الابتدائي العام أو إتاحة سبل التعليم للمرأة؟ وكيف يمكن أن يُبنى مجتمع بينما قواه الإنتاجية تستنزفها الأوبئة، أو مجتمع تعاني نساؤه من التهميش؟

بالصعاب. ويجب أن تضاعف اللجنة جهودها لتعبئة الشركاء وأن تتخذ خطوات كافية بحيث تتوافق الأولويات التي تحددها مع أولويات صندوق بناء السلام. وينطوي ذلك على توثيق التعاون بين هذين الكيانين، اللذين تتكامل ولايتاهما، وتمتعان بفهم واضح من جانب كل منهما للدور الخاص الذي تقوم به الأخرى.

وصندوق بناء السلام، بوصفه جهازا للتمويل، أقدر على تصميم أو تقييم المشاريع المقدمة إليه. وينبغي أن تنسق اللجنة، وهي أكثر ميلا إلى السياسة في طابعها، جهود جميع الجهات المعنية، وأن تشرع في حوار بناء مع جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني، وأن تعزز في جميع الظروف امتلاك ناصية العملية على الصعيد الوطني، وأن تقدم التوصيات وتقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام تماشيا مع القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) روحا ونصا.

وبالإضافة إلى المساهمة التي قدمتها اللجنة، ندرك أن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، حتى عندما لا تكون قد حققت كلية النتائج المتوقعة، فإنها تكون قد قدمت مساهمة كبيرة في مجال حفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. أما الآن، فإن مسألة نشر وحدات متعددة التخصصات من الخبراء المدنيين ينبغي أن تولى أولوية أعلى، شأنها شأن نشر مستشاري الشرطة.

وفي ضوء الحاجة إلى موارد ضخمة أثناء هذه الفترة الحاسمة، فإن المؤسسات المالية الدولية أيضا يجب أن تؤدي دورا هاما بالعمل بالتكاتف مع منظومة الأمم المتحدة.

هذه الجهود يجب أن تتوافق مع جهود المؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية التي تتمتع، بفضل قربها وفهمها الفريد للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية لبلدان مناطقها، بقدرة أكبر على تعبئة الجهود على الصعيد دون الإقليمي وعلى تقديم المساعدة في تقوية

السيد تياندر بيبوغو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): ونحن أيضا نود أن نعرب للصين ولليانمار عن عميق مواساتنا في الكوارث الإنسانية التي تواجهها.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد مناقشة المجلس هذه بشأن بناء السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وهي مسألة توليها بور كينا فاسو اهتماما خاصا.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل جامايكا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتواجه البلدان الخارجة من صراعات تحديات عديدة، مثل زعزعة استقرار اقتصاداتها، وانهميار الخدمات الأمنية وقوات الدفاع، وتعطل الإدارة العامة والنظم القضائية، وغير ذلك كثير. ويضعها كل ذلك في موقف محفوف بالمخاطر. والأمثلة الحالية في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو، وبلدان كثيرة أخرى، ذات دلالة في هذا الصدد.

لذلك، من الأمور العاجلة مساعدة تلك البلدان على الخروج من الفترة الانتقالية ببرنامج ملائم لبناء السلام، وهو ما وصفه الأمين العام بالفعل، في تقريره لعام ١٩٩٨ المعنون "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" بأنه "الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجاهدة المسلحة" (S/1998/318، الفقرة ٦٣).

ويرى وفدي أن أي نظر في تحقيق الاستقرار فيما بعد الصراع يجب أن يعترف بالدور الجوهرى الذي تقوم به لجنة بناء السلام. وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة، يبدو لنا أنه، رغم اضطلاعها بأعمال هامة وحصولها على نتائج جزئية، وخاصة في بوروندي وسيراليون، وقريبا في غينيا - بيساو على ما نرجو، ما زال الطريق أمامنا طويلا ومحفوفا

إننا نشاطر الرأي بأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاء آخرون في التعمير فيما بعد الصراع أثناء مراحل الانتعاش الأولى في البلدان التي مرت بفترات متزامنة ساخنة، كثيرا ما تواجه صعوبات مقترنة بالتنسيق وتكامل الجهود والتمويل وبناء القدرة الوطنية لدى الدول المستفيدة. إننا نؤمن بأن أنشطة بناء السلام يجب أن تركز على مبدأ المسؤولية الوطنية عن تحديد أولويات ونهج التنفيذ. وأي مساعدة تقدمها الأمم المتحدة أو الشركاء الدوليون الآخرون ينبغي تنفيذها بالاتفاق مع الحكومات الوطنية مع احترام مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول، فضلا عن مراعاة خصوصيات البلدان المعنية.

وطرائق مساعدة ما بعد الصراع التي تقدمها الأمم المتحدة، سواء على شكل عمليات حفظ السلام أو حضور الأمم المتحدة المشترك في بناء السلام، يجب تحديدها بالاتفاق مع الحكومة المضيفة، ويجب أن تشمل تقسيما منطقيًا للعمل بين المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين.

إننا نؤمن بأن لجنة بناء السلام لها دور ينبغي أن تضطلع به في تنسيق جهود بناء السلام في الدول التي تمر بفترة ما بعد الصراع. وعمل اللجنة حتى اليوم يبين الصعوبات التي تبرز عند محاولة تطبيق مفهوم التجميع، داخل هيكل معين، بين كل الأطراف المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

إننا نؤمن بأن اللجنة لا يجوز لها أن تؤدي دورا تنفيذيا في التحديد المفصل لأولويات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وإنما أن تركز، بدلا من ذلك، على التنسيق في الحقول التي تتطلب تكثيف اهتمام المجتمع

العلاقات الثنائية بين البلدان الخارجة لتوها من الصراع والدول الأخرى.

لذا فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما فتئت، على سبيل المثال، تؤدي دورا نشيطا في تعمير غينيا - بيساو وسيراليون. وبالمثل تشارك بلدان عديدة من المنطقة على الصعيد الثنائي في جهود بناء السلام والتعمير في هذين البلدين. وبالتالي يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع المؤسسات دون الإقليمية - بروح من الشراكة بالطبع.

وفيما يتصل بالقطاعات ذات الأولوية في سياق التعمير فيما بعد الصراع والعودة إلى السلام الدائم فإن وفدي يؤمن بأنه ينبغي التشديد بقدر متساو على تقوية سيادة القانون والإصلاح الإداري ومسألة الديون الشائكة وتشغيل آلية النشاط الاقتصادي من جديد.

ختاما، نود أن نوكد حقيقة أن كل هذه العمليات يجب الاضطلاع بها في إطار من الشراكة مع السلطات المحلية بقصد الترويج للتملك الوطني. كما نود أن نشدد على الحاجة إلى انخراط كل مكونات المجتمع، لا سيما النساء، في التعمير فيما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي الذي أثق بأنه سيضرب مثلا على الإيجاز.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): المستوى العالي من التمثيل في هذا الاجتماع يشهد على أهمية موضوع بناء السلام في البلدان الخارجة لتوها من الصراع، فضلا عن أهمية صياغة توصيات عملية لتحسين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدان، وأهمية التنسيق بين المنظومة والمشاركين الآخرين في عمليات بناء السلام.

أرجو، السيد الرئيس، أن أكون قد ارتقيت إلى مستوى توقعاتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): زميلي العزيز، تشوركين، لقد ارتقيتم بالتأكيد.

السيد وايسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنقل تعازي كوستاريكا لشعب الصين وميانمار بمناسبة الكارثتين اللتين حلتا بهما.

أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على مبادرتها بتنظيم هذا الاجتماع للنظر في التحديات المتعلقة ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وبموازاة ذلك، أود أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا لن نحصل على الأمن من دون التنمية ولا على التنمية من دون الأمن. هذان عنصران لا انفصام بينهما في تحقيق السلام وفي بناء السلام. وقد دلت التجربة على أن تحقيق سلام مستدام - الغاية النهائية ومقياس النجاح في أي عملية حفظ سلام - يعتمد بدرجة كبيرة على الإقران الملائم بين هذين العنصرين.

إن الأمل في مستقبل أفضل للشعوب المتضررة بالصراع المسلح ينبع من اتفاقات السلام التي يتم إبرامها. لكنه لا يتحول إلى حقيقة واقعة إلا بعد تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وتلبية تلك الاحتياجات تشد من أزر الزعماء الذين يولّون ظهورهم للعنف وتيسر استدامة اتفاقات السلام.

كوستاريكا تؤمن بأن أعمال الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام يجب تنفيذها كلها بالتوازي، بغية استكمال بناء السلام. وهذه الفكرة جزء من وصفة للنجاح، وهي تتيح، علاوة على ذلك، أفضل إمكانية لاستراتيجية الخروج. ولبلوغ تلك الغاية تتفق مع الاقتراح الذي طرحه في وقت

الدولي، فتقدم بذلك أنشطتها كمساهمة في الآليات القائمة للتفاعل في المقام الأول مع منظومة الأمم المتحدة.

والمجال الآخر لعمل اللجنة ينبغي أن يكون حشد موارد إضافية من مجتمع المانحين من خلال أمور مثل التكامل التام مع عمل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص واستحداث آليات مالية وصناديق ائتمانية متوسطة الأمد وطويلة الأمد.

إننا نولي أهمية عظمى لصندوق بناء السلام باعتباره آلية للتمويل الطارئ تشجع على انخراط آليات المساعدة الإنمائية الأقدم. ونسلم بقيام الحاجة إلى تقوية الطاقات المدنية لدى الدول المستضيفة والأطراف المقدّمة للمساعدة على حد سواء في هذه الميادين، بما في ذلك الأمم المتحدة، بغية حسم مهمة بناء القدرة المؤسسية وإصلاح القطاع الأمني والتعمير الاجتماعي - الاقتصادي.

ونرحب بالخطوات الأولى لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في تعزيز أهمية الدور المساعد الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الميدان، فضلا عن جهود المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في تقوية قدرات بناء السلام لديها، بما في ذلك القدرات المدنية. وتلك الجهود يجب توجيهها نحو تدريب الخبراء الوطنيين وتقوية القدرات المؤسسية للبلدان المستضيفة.

ويراودنا الأمل بأن مسألة تعزيز الخبرات المدنية في سياق بناء السلام ستحظى بالاهتمام الواجب لدى هيئات منظومة الأمم المتحدة المنخرطة في تطوير إمكانيات المنظمة في هذا الميدان.

وقبل أن أختتم أود أن أعرب عن امتناني لوفد المملكة المتحدة على إعداد مشروع البيان الرئاسي وأن أقول إننا نؤيده.

التأزر إلى الحد الأقصى، والمشاركة في الدروس المستفادة وتفادي الثغرات والتداخل. ولن يتم تطوير نهج متكامل ومتناسك وعام لحفظ السلام وبناء السلام إلا إذا أقمنا التوازن الصحيح بين السلطة والمسؤولية. ومن ثم، يجب أن نولي أهمية خاصة لاختيار الممثلين الخاصين للأمين العام. إن هؤلاء المسؤولين الرفيعي المستوى يعملون بوصفهم جهات وديعة لسلطة الأمم المتحدة، وينسقون كل الجهود المؤسسية في الميدان. ويجب أن يوفر الأمين العام ومجلس الأمن المتابعة المناسبة لكل بعثة، ليس من أجل أن يظلا على إطلاع بما يجري فحسب، بل أيضا من أجل اتخاذ الإجراءات العلاجية. ليس هناك وضع أكثر تقلبا أو صعوبة في إدارته من وضع ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم، يجب أن يكون بمسئول القادة الاعتماد على الدعم والرقابة الضروريين.

وينبغي تعزيز العنصر المدني في عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام، التي تعتقد كوستاريكا أنها وجهان لعملة واحدة في معظم الحالات. ولذلك نرى أنه من الضروري تحديد الأولويات بشأن إنشاء وتعزيز وحدات مدنية للانتشار السريع داخل الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات المتخذة، من قبيل المبادرة التي أعلنتها بريطانيا العظمى في نيسان/أبريل، بشأن إنشاء قوة احتياطية مدنية تستطيع أن تستجيب بسرعة لنداء الأمم المتحدة للمساهمة في تحقيق الاستقرار في بلد ما خارج من الصراع وإعادة بنائه. وتأمل كوستاريكا أن يتضمن التقرير، الذي سنطلبه من الأمين العام في مشروع البيان الرئاسي الذي نأمل أن يعتمد في نهاية هذه المناقشة، قائمة بالقدرات الوطنية في الدول الأعضاء، وأن يحدد الإمكانيات المؤسسية لدعم إنشاء هذه القدرات وتعزيزها.

أخيرا، نود مرة أخرى أن نشكر بريطانيا العظمى على قيادتها في هذا المجال، التي مكنتنا من التفكير في ضرورة تعزيز نهج عام لكفالة الوفاء، على أفضل وجه، بالولايات

سابق رئيس الوزراء غوردن براون ومفاده أنه، عند إصدار تفويض بعمليات حفظ السلام، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة كلها أن تكون قادرة على التفويض بتدابير لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء.

ولذلك السبب ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تركز منذ البداية الأولى على مفهوم البعثات المتكاملة، الذي يقضي بأن كل جهود الأمم المتحدة المؤسسية يجب أن تتوافق بفعالية.

ينبغي لنا أن نسيني وأن نطور إلى الحد الأقصى الطاقات الكامنة لصرح بناء السلام اليافع والطموح الذي جهّزنا الأمم المتحدة به. ونتيجة لذلك سيكون من الحكمة لو أن المجلس، عند استحداث بعثات حفظ السلام أو تجديد ولاياتها، تقدم إلى لجنة بناء السلام بطلب أن تصدر توصيات محددة بإدخال عنصر ملائم لبناء السلام في كل بعثة من هذه البعثات بلا استثناء.

علاوة على ذلك، نعرف أن التوصيات التي يمكن أن تصدرها هذه اللجنة لن يؤدي أي منها إلى نتائج فعالة ما لم توفر الموارد الضرورية لها لذلك. وبالتالي يجب دراسة هذه المسألة على وجه السرعة من قبل الجمعية العامة. إن الجمعية العامة يجب أن تتخذ التدابير الضرورية لكفالة أن يكون صندوق بناء السلام متاحا منذ البداية. إننا لا نعتقد أن هناك أي حاجة إلى إنشاء صندوق جديد. وعلى النقيض من ذلك، نعتقد أنه من الأفضل الاستفادة من الأدوات المتاحة لنا في الهيكل الحالي بعد إجراء التعديلات اللازمة.

وهناك أداة أخرى، يمكن استخدامها إلى أقصى مدى لتحقيق السلام الدائم، وهي مكتب دعم بناء السلام. وتعتقد كوستاريكا أنه من الضروري أن تضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية آلية للتفاعل والتنسيق الفعالين مع مكتب دعم بناء السلام من أجل حفز أوجه

المساعدة على التصدي لمختلف التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والإنمائية في بيئة ما بعد انتهاء الصراع.

وكما تبين التجربة المكتسبة في البلدان العديدة الأخرى إنه حتى في حالة توقيع الاتفاقات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، يمكن للبلدان أن تنتكس إلى حالة الصراع أو العنف المدني إذا ما تأخر بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن التعقيد المتزايد في الصراعات الحديثة، التي غالباً ما تؤدي إلى الانتقال الخطير لآثارها عبر الحدود على المستوى الإقليمي وتترتب عليها عواقب اقتصادية واجتماعية لا يمكن التنبؤ بها، يؤدي إلى فرض قيود هائلة على جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع ويكشف أوجه قصورها في زيادة كفاءتها ومواردها وأثرها على أرض الواقع إلى الحد الأقصى. كما يتطلب اتخاذ نهج متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات إزاء بناء السلام في ترابط وثيق مع المجالات الأخرى ذات الأهمية المماثلة، من قبيل الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات وحلها، والتسويات السلمية للمنازعات، والدبلوماسية الوقائية، وعمليات حفظ السلام.

وفي هذا المنعطف، يعتقد وفد بلادي أنه في ضوء الخصائص المميزة لكل بيئة من بيئات ما بعد انتهاء الصراع ومع الاحترام الواجب للمبادئ الأساسية للاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي استراتيجية لبناء السلام أكثر شمولاً وفعالية تعالج الفترة الممتدة مباشرة بعد وقف الصراع وحتى اتخاذ استراتيجية للخروج، وتلبي الاحتياجات الخاصة للبلد المعني في كل مرحلة معينة من مراحل التنمية. إن تركيز هذه الاستراتيجية ينبغي أن يصمم أولاً لكي يكمل الجهود الوطنية المبذولة لبناء الملكية والقدرات الكاملة. وعلى صعيد التنفيذ، قد تتراوح الاستراتيجية من تعزيز النظام القضائي إلى البدء المبكر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين؛

الخاصة بكل جهاز من الأجهزة الرئيسية للمنظمة. ومن رأي بلدي أنه ينبغي أن يقوم هذا المجلس، على وجه السرعة، باستعراض الطريقة التي ينظر بها في المساهمات التي تقدم خلال هذه المناقشات المفتوحة أمام العضوية الأوسع نطاقاً. وترى كوستاريكا أنه يمكن تعزيز مشروع البيان، وجميع البيانات التي يصدرها المجلس بوجه عام نتيجة المناقشات المفتوحة، إذا قمنا بتصميم آليات تمكّننا من النظر بفعالية في الشواغل التي تساور الدول الأعضاء التي تعمل بالنيابة عنها.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم

بالانكليزية): أولاً، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في إعراب فيت نام عن أسى آيات التعاطف والمواساة العميقين لشعب الصين وميانمار وحكومتيهما فيما يتعلق بالمعاناة والخسائر التي لحقت بهما مؤخراً.

سيدي الرئيس، يود وفد فيت نام أن يتقدم إليكم وإلى المملكة المتحدة بالتهنئة بمناسبة قيادتكم الفعالة لأعمال المجلس هذا الشهر. كما نرحب ترحيباً حاراً بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة ونعرب عن تقديرنا الكبير للورقة المفاهيمية الموضوعية والبارعة الإيجاز المقدمة لهذا الغرض (S/2008/291، المرفق). ويؤيد وفد فيت نام البيان الذي سيدي به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في عالم اليوم المتكافل، حيث لا يمكن فصل السلام الدائم والتنمية المستدامة لبلد ما ومنطقة ما عن السلام والتنمية في البلدان والمناطق الأخرى، لا يزال بناء السلام يبرز بوصفه جزءاً أساسياً من الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لكفالة الانتقال من الصراع إلى السلام والتنمية وإعادة البناء، ولمنع تكرار نشوب الصراعات. وتظل الخبرات المكتسبة في أنغولا وموزامبيق وسيراليون وبوروندي وتيمور - ليشتي أمثلة حيّة على الطريقة التي يمكن بها لعملية بناء السلام الطويلة الأجل

المساهمة، حسب الاقتضاء، في مساعدة البلدان على التعافي من الصراعات في جميع الميادين ذات الصلة.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي،

بادئ ذي بدء، أن أعبر، نيابة عن شعب بنما، عن مشاعر التضامن مع شعبي وحكومي الصين وميانمار إزاء المآسي التي عانيتا منها في أعقاب الكارثتين الطبيعيّتين اللتين حدثتا مؤخرا.

والوقت مناسب، سيدي الرئيس، لأن أعرب لكم عن امتنان بلادي الخالص على تنظيمكم لهذه الجلسة والدعم المخلص الذي تعطيه حكومتكم لمناقشة موضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

إن الموضوع الذي نحن بصددده اليوم يتعلق بكيفية تحقيق السلام الدائم والمستدام في البلد المتضرر بالصراع المسلح، ومعرفة أي من هيئات الأمم المتحدة يجب أن تشارك في هذه العملية وتفاصيل عملها وأخيرا إنهاء وجودها هناك.

لا جدال في أن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلام العالمي، وهو بتلك الصفة الطرف الأهم في البحث عن الحل السلمي للصراعات. وفي المقابل هناك إجماع عام على أن اتخاذ التدابير الهادفة إلى تعزيز وحماية السلام، وإن كانت فعلا شرطا أساسيا لإنهاء النزاعات، لا تكفي وحدها لتأمين السلام الدائم ومنع البلدان التي تفتقر إلى الآليات الضرورية للدولة من العودة بسرعة إلى دائرة العنف.

لقد أنشأ رؤساء الدول، عند اجتماعهم في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، لجنة بناء السلام بهدف تعزيز عملية بناء السلام بحيث تكون جهازا استشاريا للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. بيد أن القرارين اللذين تم بموجبهما تأسيس اللجنة - القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ - لا ينصّان صراحة أين تنتهي صلاحية مجلس الأمن وأين تبدأ واجبات

ومن تعزيز بناء المؤسسات وبناء القدرات إلى المصالح الوطنية والتأهيل؛ ومن تعزيز الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، بالنظر إلى تجربة الأمم المتحدة وخصائصها الفريدة فيما يتعلق بالموارد البشرية والآليات المؤسسية، فإنها ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في توفير التنسيق والتعاون فيما بين الحكومات المحلية، والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة الدولية من أجل كفاءة أفضل لتأثير للمساعدة الدولية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في معالجة الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات، من قبيل الجوع والفقر والمرض والتوزيع غير العادل للرعاية الاجتماعية. ومن المهم بالمثل تعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وكذلك بين مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية، وتركيزه بشكل أفضل، مما يساعد على الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد والقدرات المتاحة، وتفادي التداخل والازدواجية. وفي هذا الخصوص، يؤكد وفد بلادي من جديد ويدعم الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، بوصفهما آليتين مؤسستين مناسبتين ومكرستين لمناقشة مسألة حفظ السلام وبناء السلام من جميع أبعادها المتعددة.

ثالثا، من الأساسي أيضا تعزيز التعاون والمشاركات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات منع الصراعات وإدارتها وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز قدرة تلك المنظمات في هذه المجالات. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، يمكن زيادة استغلال الخليط من الموارد المتكاملة والميزات المقارنة التي لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الخبرة المستهدفة، والمعرفة المحلية والتقارب الجغرافي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق ويمكن

الضرورة لنجاحها. وفي المقابل، تتسم القيادة والاتصال الميدانيين بأهمية قصوى لتعزيز هذه الجهود.

وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يولى اهتمام خاص لاختيار الممثل الخاص للأمين العام وتعزيز الدور المنوط به. كما يجب تأمين قنوات الاتصال بينه وبين المنسق المقيم بغية ضمان فعالية المبادرات على المدى البعيد.

وأود أن أشدد على أننا في بنما نعتقد أن الإنسان، بكل تعقيداته واحتياجاته ومخاوفه ومطامحه، يجب أن يكون محور عملية بناء السلام. تلك العملية إذن متكاملة وذات طبيعة متعددة الأبعاد في آن معا. وإن واجب الأمم المتحدة وهذا المجلس هو مساعدة الدول على تحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان للسكان الخارجين من حالات الصراع.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييدي لمشروع البيان الرئاسي الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):

أود أن أتقدم بالشكر للمملكة المتحدة على أخذها زمام المبادرة بالدعوة لهذه المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن هذه المناقشة المفتوحة توفر للمجتمع الدولي محفلا لمناقشة مركزة بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير مساعدة أكثر فعالية في مجال بناء السلام وتعزيز التعاون المتبادل في ذلك المجال. وذلك أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

إن بناء السلام يمثل تحديا مشتركا يواجه البشرية وموضوعا رئيسيا ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي معالجته على وجه السرعة. وفي عالم اليوم، حيث تتشابك أقدار الشعوب في كل البلدان بشكل وثيق، نجد أن القيام بعمل جيد في مجال بناء السلام لا تقتصر فوائده على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراعات بل يساعد أيضا على تعزيز نظام الأمن الجماعي

لجنة بناء السلام. وترى بنما أن الواجب يقتضي عدم التعامل مع الأمر بوصفه حدثا بل بوصفه عملية مستمرة يلتزم فيها مجلس الأمن بالتقليص التدريجي لمشاركته في عملية بناء السلام وتأثيره عليها بينما تباشر لجنة بناء السلام مسؤولياتها في إطار العملية وتتخذ لذلك التدابير المطلوبة على الأجلين المتوسط والبعيد.

ومن أجل ذلك، على مجلس الأمن أن يضع منذ البداية ولايات واضحة ومقنعة وقابلة للتنفيذ بغرض إنشاء بعثات متكاملة تتضمن منذ انطلاقتها برامج لزرع السلاح والتسريح والإدماج بالنسبة للمقاتلين السابقين، وإصلاح قطاع الأمن، وتقنيات تسوية الصراعات والمصالحة، وتوفير المساعدة الفنية لتنمية الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم المساعدة لضحايا الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة، وتحقيق الاستقرار وجهود الإنعاش التي يجب أن يقوم بها الفريق القطري للأمم المتحدة.

إن هدفنا يجب أن يكون دعم المجتمعات الخارجة من الصراع عن طريق استراتيجيات وآليات متسقة ومنسقة فيما بينها ومتكاملة لفترة العملية بكاملها. وتتطلب معالجة الأعراض المرئية أكثر من غيرها معالجة الأسباب الجذرية للتراث أيضا فور توقيع اتفاق السلام والى حين أن تبلغ المجتمعات المعنية مرحلة التنمية المستدامة ذات البعد الاجتماعي.

وأود أن أقول إن بنما تتشاطر تماما الآراء التي عبر عنها سابقا ممثل كوستاريكا حين ذكر أن جهد الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام يجب أن تصحبه في نفس الوقت جهود بناء السلام. ولعل من البديهي أن على البلاد المعنية نفسها أن تتولى قيادة عمليات السلام هذه، وأن هذه العمليات يجب أن تشرك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن تكون قادرة على استقطاب الموارد المالية والقدرات

ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني القيام بعمل منسق لمواجهة المشاكل في عدد من الميادين، مثل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بطريقة متكاملة. وما تفتقده البلدان المعنية في واقع الأمر ليس الإرادة السياسية بقدر ما هو القدرات الضرورية لعملية بناء السلام. وهنا يمكن للمجتمع الدولي الاستفادة من مزاياه في ميادين مثل التمويل والتكنولوجيا لتقديم مساعدة فعالة إلى للبلدان المعنية.

لقد أخذنا علماً بالآراء ذات الصلة الواردة في الورقة المفاهيمية التي أعدتها المملكة المتحدة (S/2008/291، مرفق)، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي وضمان المرونة في التمويل وإنشاء قوة مدنية للانتشار السريع. وأود أن أشدد هنا بصفة خاصة على ضرورة أن تضم فرقة الخبراء المدنيين المرتقبة خبراء في مجالات متنوعة تتراوح بين الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية، وأن تساعد، إذا سمحت الظروف، الدول المعنية على بناء الخبرات المحلية. ونشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد ونؤمن بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً نشيطاً في ذلك المضمار.

ثالثاً، القارة الأفريقية ينبغي إيلاؤها الاهتمام في الأولوية فيما يتصل ببناء السلام. إن أفريقيا، باعتبارها القارة الأشد اضطراباً في عالمنا والمنطقة التي بلغ التفاؤل فيها بشأن إحراز الأهداف الإنمائية للألفية أوطاً درجة، تواجه تحديات متعددة مثل تواتر الصراعات والتخلف الاقتصادي والكوارث الطبيعية الشديدة وأزمات الأغذية وما إلى ذلك. ويجب علينا أن ندرك حقيقة أنه من دون تحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا فإن العالم لن يجد السلام أو الرخاء. وعندما تساعد أفريقيا إنما تساعد أنفسنا. وفي الوقت الحاضر يتصف السلام في بلدان أفريقية عديدة بدرجة شديدة من الهشاشة ويتطلب اهتماماً خاصة ورعاية متروية.

الحالي والتنمية البشرية المشتركة. وعلى المجتمع الدولي أن يولي هذا الأمر بالغ اهتمامه وأن يدرسه من زاوية استراتيجية عالمية.

ما الطريق إلى منع الصراعات من الاندلاع مجدداً بعد انتهائها؟ كيف نتيح للسكان التمتع بفوائد السلام؟ كيف نؤمن الانتقال من مرحلة السلام الهش إلى مرحلة المجتمع المتجانس المحكوم من قبل الشعب ومن أجل الشعب؟ ما هو الدور المنوط بالدول المعنية في عملية بناء السلام؟ كيف يمكن للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة بشكل خاص، توفير المساعدة الفعالة في التوقيت المناسب؟ ليست لدينا إجابات جاهزة عن هذه الأسئلة، كما ليست لدينا خبرة كافية نعتمد عليها. وإنني أأمل أن تنتج عن هذه الجلسة أفكار جديدة. وأود أن أبدي بعض الملاحظات باسم الصين فيما يتعلق بالأسئلة التي أثارها.

أولاً، إن البلد المعني يتحمل المسؤولية الرئيسية في عملية بناء السلام. والهدف النهائي لبناء السلام هو بناء دولة عصرية، مسالمة ومستقرة في ظل التنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. والسكان المحليون هم القاعدة التي تقوم عليها جهود بناء السلام وأكبر المنتفعين من نتائجها. ويصعب تصور سلام دائم دون المشاركة النشيطة من الحكومة المعنية والدعم الصادق من السكان المحليين. وعليه، يجب علينا أن نضع ثقتنا بالسكان المحليين وأن نجعل اعتمادنا على الحكومة المحلية، وأن نشجعهم على استعمال مواهبهم وعبقريتهم لإعداد خطة جيدة لإعادة الإعمار بحيث يكونوا حقاً هم المسؤولين عن عملية بناء السلام والمنخرطون فيها بالكامل.

ثانياً، إن على المجتمع الدولي مهمة كبيرة هي مساعدة البلدان المعنية على عملية بناء السلام. وبناء السلام، بوصفه مهمة جديدة تماماً، يتطلب من البلدان المعنية

العملية والسياسية، وخلاصة يجب أن نبقىها في أذهاننا عندما نتخذ القرارات. وعلى سبيل الاستطراد أقول إننا إن لم نضع في الحسبان المحاذير التي سلط السيد الابراهيمي الضوء عليها ببلاغة، وإن لم نتخذ الحيلة والحذر بشأنها في تصرفاتنا في الميدان، فإن نصيبتنا سيكون الفشل، أو، في أفضل الأحوال، قلة الفعالية وانتفاء أهمية دورنا.

إيطاليا تعلن تأييدها التام للبيان الذي سيدي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لذا اسمحوا لي أن أدلي ببضع تعقيبات إضافية فحسب.

في المرحلة الحاسمة التي تعقب مباشرة وقف صراع ما، وقبل نشر بعثة حفظ السلام، لا توجد حتى الآن آلية قائمة للتدخل يمكنها أن تضع الأسس اللازمة للتعمير ومساعدة السلطات الوطنية. إن إيطاليا مؤيد حازم لتطوير قدرات لانتشار المدني السريع داخل الأمم المتحدة. ونساند بناء قدرة قوية لفرض سيادة القانون تتألف من خبراء في المجالات الحاسمة لنجاح أعمال تثبيت الاستقرار، لا سيما تشكيل هيئات المحلفين والقضاة والمدراء والمستشارين السياسيين.

لكننا، بالنسبة إلى ذلك الموضوع، يتعين علينا بالطبع أن نضع في الحسبان بوضوح ما قاله السيد الإبراهيمي لنا والمحاذير التي وجه انتباهنا إليها والتي لن أكررها. إن تلك القدرة يمكن صياغتها على نموذج قدرة الشرطة القائمة، ويمكنها أن تجني الفائدة من زيادة عدد الأفراد. وإننا نؤمن بأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يمد يد المساعدة في تكوين خلية يمكن نشرها بسرعة تتألف من حفظة السلام المدنيين وتقيم شراكة مع السلطات المحلية - التي ستكون في صميم المسعى - لصياغة إستراتيجية للتعمير المدني والاقتصادي في كل المجالات وتضع الأسس اللازمة لمزاولة عمليات حفظ السلام مهامها. ويمكن للدول الأعضاء المهتمة أن تساهم عن

إن جدول أعمال لجنة بناء السلام تطغى عليه الآن الحالة في البلدان الأفريقية، مما يدل على الاتفاق الكلي للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالحاجات الخاصة لأفريقيا. وفي المستقبل ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زيادة مساهمته في قضايا بناء السلام في أفريقيا.

ومجلس الأمن، بصفته الجهاز المكلف بالمهمة المقدسة، مهمة صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن يضطلع بدور حاسم في بناء السلام. وينبغي لنا أن نعمل مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى - مثل لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بالاعتماد على عضوية الأمم المتحدة، وتحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية، والترويج باستمرار لأفكار بناء السلام، ومواصلة رعاية قضية بناء السلام.

السيد سياتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود، من خلالكم سيدي، أن أرحب ترحيبا مخلصا بالسيد مليونيد، وأن أعرب عن تقديري العميق له على حضوره. وأجد لزاما علي أن أقول إن حضوره هنا دليل على أن عملنا اليوم ليس ممارسة رتيبة مألوفة. فهذه مناقشة خاصة جدا، وإننا ممتنون لحكومة المملكة المتحدة على الرؤيا السياسية الكامنة وراء تنظيمها.

بالاستماع إلى البيانات المدلى بها حتى الآن أستطيع أن أقول إن ما يهمنا هو جعل نشاط المجلس، ومن خلاله نشاط المنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أكثر أهمية في الميدان بإحداث التغيير نحو الأحسن وتوفير آفاق الأمل للناس الذين عانوا وما زالوا يعانون، مثلما ذكرتم ذلك بنفسكم، سيدي.

ما نريده اليوم هو، على ما اعتقد، صيحة استيقاظ، وهو ما عبر عنه ببلاغة الوزير بنغورا. وسمعنا أيضا صيحة استيقاظ قوية من السيد الإبراهيمي - وهو جعبة من الحكمة

تمر فترات لا تقل عن السنة بين انتهاء الأعمال القتالية وبدء صرف الأموال من الصندوق الاستئماني المنشأ لتعمير البلد، بمعزل عن أشد التدخلات الإنسانية الملحة. إن تلك الفترات طويلة جدا، في ضوء الحاجة الحاجات وتنوع الأعمال المطلوب إنجازها. إن ما تقوم الحاجة إليه هو إقامة آليات للتمويل السريع المتصف بالمرونة لمعالجة تلك المرحلة الأولية الحاسمة الأهمية. ولن أكرر ما قاله السيد إبراهيمي ونائب الوزير البلجيكي وآخرون بشأن تلك المسألة.

الخيار البديهي هو تقوية الآلية القائمة - صندوق بناء السلام - ودفعها إلى الصدارة بدلا من إنشاء آليات جديدة تجازف بجعل تنفيذ أعمال التدخل أكثر تعقيدا. وهنا أؤيد تأييدا تاما ما قيل، لا سيما من قبل وزير الدفاع في جنوب أفريقيا، وكذلك من قبل زميلي من كوستاريكا. سيتعين علينا في الأشهر المقبلة أن نستعرض شروط ولاية صندوق بناء السلام في ضوء التجربة الماضية. ويحدونا الأمل أن يشجع الاستعراض على جعل الصندوق أكثر فعالية وأكثر تجاوبا مع الحاجة إلى التدخل الفوري الذي كان في لب المفهوم الأصلي، وأن يشجع في المقام الأول على تقوية الوظيفة التحفيزية لأنشطة التدخل التي يمونها مانحون آخرون، للحيلولة دون توزيع الموارد بطريقة عفوية وعشوائية.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): أود بداية أن أعبر، باسم بلادي، عن أعمق التعازي لشعب الصين وميانمار للخسائر البشرية الجسيمة.

وأشكر المملكة المتحدة على تنظيمها النقاش حول هذا الموضوع البالغ الأهمية، ونقدر تقديرا عاليا حضور السيد مليوند، وزير الدولة لشؤون الخارجية والكونموت بالمملكة المتحدة.

طريق تشكيل أفرقة وزارية مشتركة للمتخصصين في بناء السلام، بما في ذلك من المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الآخرين.

وفي الوقت ذاته، نحن بحاجة إلى تقوية العنصر المدني في بعثات حفظ السلام وتحقيق تكامل أفضل بين الأدوات العسكرية والمدنية. ومن الجوهرى لبلوغ تلك الغاية وضع وتحديث برنامج تدريبي مهني كاف، وهو ما ركزت عليه إيطاليا في إطار "مركز الامتياز لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار"، ومن خلال استضافتها لشتى دورات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية المكرسة لتدريب المهنيين المتخصصين في حفظ السلام وبناء السلام.

وتساند إيطاليا اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في بناء السلام. لذا نجدنا الأمل أن يقترن تطوير قدرات التدخل لدى المجتمع الدولي بإعطاء الأمم المتحدة دورا تدخليا أكبر، لا سيما من خلال تقوية وظائف الممثل الخاص للأمين العام، وقد تطرق إلى ذلك آخرون. الهدف يكمن في تبني قدر أكبر من التنسيق بين شتى أجهزة منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين - مثل المانحين والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني - بطريقة تلبى احتياجات ما بعد الصراع، ابتداء من اليوم الأول بعد انتهاء الأعمال القتالية. وتتمثل بداية طيبة في القيام، على سبيل المثال، ببناء قاعدة بيانات وخلق شبكة بين المنظمات المنخرطة فعلا في العمل في هذا المجال.

اسمحوا لي أن أدلي بملاحظة نهائية. إن السكان المسحوقين بالصراعات يحتاجون إلى الحصول على أرباح ملموسة وفورية في الميدان تخفف من معاناتهم وتساعد على العودة التدريجية للحياة الآمنة المنظمة اجتماعيا التي تحكمها سيادة القانون وتدعمها الآفاق الاقتصادية. وفي معظم الحالات

ثالثاً، نؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية إلى جانب المجتمع الدولي من خلال تقديم الدعم لجهود حكومة البلد المعني الذي يستهدف بناء الثقة وتعزيزها في مجتمعات ما بعد الصراع لضمان عدم الانزلاق مجدداً إلى العنف. ولتتمكن من الانتقال إلى مسار الاستقرار والانتعاش الاقتصادي. ونؤكد هنا على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الدول المحاورة في تحقيق المصالحة الوطنية والوئام الوطني، خاصة في أفريقيا، بسبب الارتباطات الثقافية والقبلية العابرة للحدود. كما نؤكد على الدور الهام للدعم الدولي لحكومة البلد المعني من خلال تقديم الأموال والخبرات لتنفيذ المشاريع الواردة في استراتيجية الدولة الخارجة من الصراع وفقاً للأولويات التي تحددها. ورغم أننا لا ننكر أهمية تقديم هذه المساعدات على المستوى الثنائي، إلا أننا نعتقد بأنها ستكون أكثر فاعلية لو أتمت في صورة أموال مقدمة على صندوق بناء السلام وخبراء يعملون تحت مظلة الأمم المتحدة.

رابعاً، نعتقد بوجود ضرورة ملحة لإنشاء آلية للتنسيق الكامل بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتبادل الخبرات بينهما لضمان الكفاءة لأداء هيئات الأمم المتحدة في بناء السلام، بحيث تتمكن هذه الهيئات من حشد المانحين وضمان ترجمة التعهدات إلى اتفاقات والانتقال من معالجة المشاكل الفورية إلى إعادة التأهيل بصورة شاملة واستدامة المساعدة التي يجب أن تمتد إلى المشاريع الإنمائية.

خامساً، تشكل لجنة بناء السلام، ومكتب دعم السلام، وصندوق بناء السلام هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وقد وضع في الاعتبار منذ إنشاء لجنة بناء السلام أنها سوف تعمل بنهج متكامل إزاء بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، بحيث تأخذ في الاعتبار الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وما زال

بداية، أعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيديلي به ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز. وسأكتفي هنا ببعض الملاحظات الإضافية.

لقد أكد مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مجالات مترابطة يعزز كل منها الآخر. وهذا مبدأ أو مفهوم أساسي يجب أن نأخذه في الاعتبار عندما نتكلم عن بقاء السلام بعد الصراع. وفي إطار هذا المفهوم، ونظراً لمحدودية خبرتنا، سأدلي ببعض الملاحظات باختصار.

أولاً، تتطلب إدامة السلام بعد الصراع عدم سحب عمليات حفظ السلام قبل التأكد من أن ظروف البلد المعني قد أصبحت ملائمة لذلك، لأن سحب عمليات السلام السابق لأوانه قد يعيد البلاد إلى أعمال العنف والصراعات من جديد، وهذا ما يصعب علاجه. كما يتطلب بناء السلام إتباع نهج شامل يستعيد البيئة الأمنية من خلال إعطاء الأولوية لبناء مؤسسات الدولة وبناء الشرطة والجيش وفرص احترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والاهتمام بمكافحة الجوع والفقر والتهميش. ويأتي بعد ذلك، في مرحلة لاحقة، إرساء أسس التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين، مثل الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل. كل هذا يجب أن يتم باحترام كامل لسيادة البلد المعني وملكيته لكل العمليات وتحت قيادته.

ثانياً، لكي تتوفر لعملية بناء السلام فرص البقاء والاستدامة، يجب أن تلتزم بها جميع الأطراف المحلية الفاعلة، وأن تنفذها بمسؤولية، وأن تكون العملية كما أسلفنا شاملة وتقوم على صلات والتزامات وتعهدات متبادلة بين جميع الأطراف الوطنية المعنية.

ونعتقد أن بمقدور لجنة بناء السلام، وعمرها الآن أقل من سنتين، أن تؤدي في نهاية المطاف دورا هاما في عمليات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك بالمساعدة في حشد الموارد الضرورية خلال الساعة الذهبية، وأن نضمن فيما بعد استدامة بناء السلام. وحسبما صرح ممثل فرنسا، ثمة حاجة إلى تعزيز طرق عمل لجنة بناء السلام لتصبو فعالة قدر المستطاع.

وأود أن أذكر بعض الكلمات عن الثغرات الثلاث الرئيسية الواردة في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها المملكة المتحدة بوصفها معوقات تعترض الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار وبناء سلام مستدام.

أولا الحاجة إلى قيادة قوية في الميدان. وكثيرا ما قيل إن التنفيذ الناجح لولايات مجلس الأمن ينبغي أن تشارك فيه أعداد كبيرة من الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والمجتمعين الإقليمي والدولي. إن القيادة الميدانية تتطلب تنسيقا ممتازا. ودور الممثل الخاص للأمين العام، الذي ينبغي أن تكون لديه ولاية واضحة بإعطاء السلطات توفير الموارد الضرورية دور جوهري.

ونحن نؤيد العمل الجاري لضمان التكامل السليم لبعثات الأمم المتحدة. ويحتاج الممثل الخاص للأمين العام إلى التدريب والدعم للنهوض بمنهج متكامل ومنسق لتعزيز الاستقرار يستعين بجميع موارد منظومة الأمم المتحدة. وللقيام بذلك، ينبغي لقيادة الأمم المتحدة أن تستغل قدرة لجنة بناء السلام على جمع كل أصحاب المصلحة والعمل على إيجاد رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع التهديدات التي تواجه الاستقرار. والفجوة الثانية هي عدم المقدرة على نشر القدرة المدنية الكافية بسرعة. ووافق على أن المدنيين، مثل ضباط الشرطة والقضاة وعمال الإغاثة والإداريين وغيرهم من الخبراء المدنيين، لا يقلون أهمية عن الجنود خلال

التمسك بهذا النهج شرطا أساسيا لعدم تردّي البلدان في العنف من جديد.

وأخيرا، كما أكد كثير من المتكلمين قبلي، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي الكافي للجنة بناء السلام من خلال تقديم التبرعات لصندوق بناء السلام لتمكين البلدان الخارجة من الصراع من تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعتها بمساعدة الأمم المتحدة لتوطيد السلام، ويشمل ذلك تنفيذ المشاريع في المجالات ذات الأولوية، وهي نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن وجهود المصالحة وجهود إعادة الإعمار.

وأخيرا، نعرب عن الشكر للمملكة المتحدة لتقديمها مشروع البيان الرئاسي، وندعمه في صيغته الأخيرة التي وزع عليها في هذا الصباح.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): أولا، أعرب عن تضامننا وتعاطفنا ودعمنا لشعبى الصين وبورما إزاء الخسائر التي لحقت بهما ومعاناتهما نتيجة الكوارث الطبيعية الأخيرة. ثانيا، أشكركم، معالي وزير الخارجية، على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام: بناء السلام بعد الصراع.

وثمة استعارة جيدة للمرحلة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة، وتعرف بالساعة الذهبية، وهي الفترة التي تلي مباشرة تعافي شخص ما من صدمة حادة عولج في أثنائها وهيئات فرص تعافيه فيها بقدر أكبر بكثير مما لو كانت المساعدة قد قدمت له في وقت لاحق. وإذا استطعنا أن نجد طرقا أفضل لتحسين حياة الناس في الساعة الذهبية بعد أن ينتهي الصراع أو عندما يبدأ بلد ما في استعادة استقراره، يمكننا عندئذ أن نحسن بدرجة كبيرة كفاءة ونجاح جهود الاستقرار وإعادة الإعمار التي تُبذل في وقت لاحق.

بناء المؤسسات الأمنية وسيادة القانون، ولا سيما قوات الشرطة التي يمكن أن تثق بها المجتمعات والفئات المحلية وأن تنفذ برامج الإعفاء من الخدمة والتسريح وإعادة الدمج في عملية أكثر صلابة لإعادة دمج المحاربين القدماء.

وينبغي لاستراتيجيات بناء السلام هذه أن تقوم ببناء القدرة في المؤسسات المحلية الأخرى، وينبغي إيلاء الأولوية لتنمية القدرة لدى القادة المحليين على إدارة الأموال العامة. وينبغي وضع المزيد من التركيز على النهوض بالقطاع الخاص، لا سيما إزالة العقبات التي تعترض إنشاء الأعمال التجارية المحلية التي يمكن أن تنتج سلعا وخدمات تلي الاحتياجات المحلية - أي تحفيز الاقتصاد الخاص، وليس مجرد توقيع عقود لإعادة الإعمار.

ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإقليمية للصراعات، التي غالبا ما تتطلب المشاركة لاستبعاد الأطراف المحلية من الحصول على الدعم من البلدان المجاورة أو إيجاد ملاذات آمنة في أراضيها، وهيئة بيئة ملائمة لنجاح جهود الاستقرار.

إن بناء السلام يتطلب من المجتمع الدولي المشاركة ما دامت ضرورية ولكن العمل بطرق تشجع على زيادة التحول إلى الاعتماد على الذات ببناء القدرة المحلية واستعمالها، وكما قال السيد إبراهيمي، بإخراج نفسه من المهمة في أقرب وقت ممكن.

وفي مقدور المجتمع الدولي أن يقوم بما هو أفضل في معالجة التحديات التي تواجه بناء السلام. ولا بد لنا من عقد العزم على تطوير ذلك النوع من بناء القدرة الذي يتطلب تحقيق ولايتنا للنهوض بالسلم والأمن الدوليين وتحسين احتمالات النجاح في حالات ما بعد الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تلك اللحظة الذهبية. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على بناء قدراتها لنشر المدنيين في مجالات الخبرة الضرورية ذات الصلة اللازمة لبناء السلام الدائم. ونحن نعمل على هذا المجهود في مكتب منسق شؤون التعمير وتحقيق الاستقرار من خلال العمل الجاري لإعداد ٤٠٠٠ مدني قابلين للانتشار للعمل فيما بعد الصراع، يكونون جاهزين للانضمام إلى الجهود الدولية على النحو الملائم. ولا تقل أهمية عن ذلك، حاجتنا إلى إيجاد الوسائل اللازمة بسرعة لتدريب الأفراد المحليين وبناء مؤسسات الدولة المضيفة للقيام بهذه المهمات في أقرب وقت ممكن.

ثالثا الحاجة إلى تمويل سريع ومرن. إن مجرد اجتذاب الموارد المالية الكافية كثيرا ما ينطوي على تحد هائل للمجتمع الدولي في هذا المجال. وعلينا أن ندرك أن التدخل بدون موارد كافية يؤدي إلى الفشل. ونحن على استعداد لاستكشاف وسائل عديدة لضبط وتحسين هذه الآليات، بما في ذلك صندوق بناء السلام. وعلينا كذلك أن نستفيد بصورة كاملة من طفرة الموارد خلال عملية دولية مدنية أو عسكرية لضمان استدامة عملية إعادة البناء والاستقرار والتنمية فيما بعد بمستويات أكثر تواضعا من مساعدات الجهات المانحة.

وفضلا عن هذه الثغرات الرئيسية الثلاث التي حددتها ورقة المفاهيم، أود أن أسلط الضوء على العديد من المسائل الإضافية التي تحتاج إلى أخذها بعين الاعتبار لتحقيق النجاح.

فيما يتعلق بمشاركة المجتمع الدولي في حالة ما بعد الصراع، ينبغي أن يكون هناك عهد بين الزعماء المحليين والمجتمع الدولي، ولكي تكون هذه الجهود مثمرة ينبغي أن تتضمن أهدافا واضحة وألويات ومعايير من الجانبين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة أفضل فيما يتعلق

إن الاهتمام الأول يتعلق بالقيادة الفعالة. فالرد الدولي المبعثر لا يمكن أن يكون النوع الصحيح للشريك المسؤول لأي بلد يحاول البحث عن الاستقرار فيما بعد الصراع. وهذه مسألة رئيسية في حالة أفغانستان، حيث أن تعيين السيد كاي إيدي مؤخرا أمر هام لذلك البلد. لكن المملكة المتحدة أيضا تعتقد أنه هام لجمع المهتمات المدنية والعسكرية التي غالبا ما تكون منفصلة. إنه لا يتعلق بمسألة التنسيق بين المؤسسات فحسب، بل يتعلق أيضا بمسألة تكامل المهام، وهذا ما سوف نقوم به من خلال بعثتنا المدنية/العسكرية المشتركة في مقاطعة هلمند.

والأولوية الثانية التي شددنا عليها في ورقتنا تتعلق بالخبرات المدنية، وقد وردت الإشارة اليوم إلى عدد من النقاط الجيدة جدا بشأنها. فهناك حاليا ما يزيد عن ١٣٠ خبيرا بريطانيا مدنيا يعملون في البعثات الدولية، لكن رئيس وزرائنا طلب منا إعداد قائمة بحوالي ١٠٠٠ من هؤلاء الخبراء، من مسؤولي الجمارك والقضاة وضباط الشرطة، القادرين على العمل على أساس احتياطي ومن ثم يمكن نشرهم على وجه السرعة في المناطق التي تحتاجهم. وأنا مدرك لما قاله وزير دفاع جنوب أفريقيا عن حاجة المجتمع الدولي أن يكون قادرا على الاستجابة في الوقت الحقيقي، وليس في الوقت البيروقراطي. وأعتقد أن إعداد قدرة على أساس احتياطي عمل هام في هذا الشأن.

والتحدي الثالث في الورقة يتعلق بالتمويل. وهنا أود أن أركز على خيار صندوق الإنعاش التابع للأمم المتحدة، الذي يقوم المانحون بتقديم الأموال إليه بصورة مسبقة كي تكون الموارد جاهزة للشروع في جهود الإنعاش، وليس قضاء الوقت في الحصول على الأموال عندما تبرز الأزمة. ولدينا ترتيبات وطنية لتمويل الاستقرار والانتعاش، لكن لا يوجد في هذا الوقت مصدر دولي رئيسي للتمويل وأعتقد أنه يمكننا أن نستفيد من الحصول على مصدر.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر جميع المتكلمين حتى الآن الذين شاركوا بطريقة منضبطة وأيضا بطريقة بناءة وصادقة في المسائل الصعبة التي نواجهها. وسوف أخص البيان الذي تم توزيعه وذلك اختصارا للوقت.

أعتقد أنه يجدر التذكير بأن الهدف الأساسي من إنشاء الأمم المتحدة كان الحفاظ على السلام بعد الحرب العالمية الثانية. وفيما يتعلق بمؤشر واحد، منذ نهاية الحرب الباردة، هناك تضاؤل مفرح في عدد الصراعات المسلحة، وهو انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة. لكن هناك إحصائيات أخرى، لا أعتقد أنه قد وردت الإشارة إليها اليوم، وهي بلا شك إحصائيات هامة وتتحدث مباشرة عن النقطة التي أشار إليها من توه السفير خليل زاد. فلقد أشار إلى اللحظة الذهبية. والإحصائيات التي بحوزتي هي أن ٣٠ في المائة من الصراعات تنشب مرة ثانية خلال خمس سنوات من اتفاق السلام. وأعتقد أن هذا يشير إلى التحدي المطروح علينا.

ومن الواضح أنه تحد للأطراف في التسوية السلمية، لكنه أيضا تحد للمجتمع الدولي بخصوص الطريقة التي يقدم بها الدعم. وأود أن أشدد على ما قالته وزيرة خارجية سيراليون بشأن الملكية المحلية والمسؤولية المحلية. وأعتقد أن قصتها قصة واضحة قام المجتمع الدولي فيها بدور عن طريق المساعدة في وضع حد للاقتتال. لكن النجاح الحقيقي هو العمل الذي قاده حكومة سيراليون وشعبها. هذا هو الدرس الذي نحن بحاجة إلى السير به قدما عندما نعالج المسائل الثلاث التي عرضتها ورقة المفاهيم التي قمنا بتوزيعها (S/2008/291).

وأود أن أتكلم باختصار عن الفروق بين النجاح والفشل في عدد من النماذج التي ذكرت اليوم في كل مجال من المجالات الثلاثة.

بهذا أحتتم بياني بصفتي الوطنية، وأرجو أن أكون التزمت فيه بالحدود الزمنية التي وضعتها للآخرين. والآن أستأنف مهامى بصفتي رئيس المجلس.

ويشرفني كثيرا أن أرحب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سبيريتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): في البداية، أود أن أعرب عن عزائي لشعبي الصين وميانمار للكوارث المأساوية التي وقعت في هذين البلدين.

وأود أن أشكركم كثيرا، سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة في موضوع بأهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وسمحوا لي بالإعراب عن تقديري للفرصة التي أتحت لي لمخاطبة مجلس الأمن خلال هذه المناقشة الهامة لكي أطلع على تجارب بلدي منذ عام ١٩٩٥ ولكي أعرض آرائي فيما يتعلق بمشاركة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك بعد انتهاء الصراع.

لقد أتيت من بلد وقع فيه صراع مأساوي في الفترة بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ وانتهى بإبرام اتفاق دايتون للسلام، الذي جرى التفاوض بشأنه تحت رعاية المجتمع الدولي. وأستخدم العبارة "صراع مأساوي" عن قصد، بالنظر إلى استخدامه من قبل واضعي اتفاق دايتون للسلام. فهذا التعريف، الذي يتجنب عبارات مثل العدوان والحرب الأهلية، يجعل في الإمكان اتخاذ خطوة أكثر شجاعة للخروج من ماض غير مشرف ومؤسف لا سبيل إلى تغييره. وبجدونا الأمل في أن يؤدي بنا اتخاذ هذه الخطوة إلى مستقبل يكون فيه التعايش والتسامح والمصالحة والعفو بمثابة ضمانات لنجاح بلدي في نهاية المطاف.

وأود أن أحتتم بياني بالعودة إلى الموضوع الذي بدأنا مناقشتنا به اليوم. لقد بدأنا بدقة صمت من أجل الضحايا في الصين وميانمار. إن مسائل القيادة والخبرات والتمويل التي شددنا عليها في ورقتنا عن الاستقرار فيما بعد الصراع هي كذلك هامة في الاستجابة للكوارث الإنسانية. ومما يثلج صدورنا في المملكة المتحدة أنه في خضم هذه المأساة الرهيبة في الصين رأينا فرق إنقاذ يابانية تعمل جنبا إلى جنب مع زميلاتها الصينية للمساعدة على إنقاذ الأرواح، وأعتقد أن هذا مثالا هاما.

ومن الحزن أنه ليس لدينا المستوى نفسه من التعاون الدولي مع سلطات بورما. ونحن مهتمون بالحالة في بورما من منظور إنساني. وأفهم من الإحاطة الإعلامية صباح اليوم أن شعب بورما في حاجة ماسة إلى قوارب وطائرات مروحية وخبراء في السوقيات، وإلى الإمدادات الطبية والأغذية، لضمان تكثيف جهود الإغاثة. ويتمثل التحدي القائم في تطبيق استجابة خاصة بحالات الطوارئ على النطاق الذي شهدناه في حالي أمواج تسونامي الآسيوية وزلزال باكستان. وأثق بأننا جميعا نرجو أن يتمكن الأمين العام من الارتقاء بالجهود إلى هذا المستوى من خلال مساعيه الحميدة ولقاءاته في رانغون هذا الأسبوع.

وأود أن أحتتم من حيث بدأت، فأقول إن تسوية الصراع تقع في صميم جدول أعمال مجلس الأمن. ومن الدروس المستفادة خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، أنه من الضروري نشر الخبرة المدنية على وجه السرعة لمساندة الحكومات. فنحن بحاجة إلى ناسها وتمويلها وقيادتها. وشأنى شأن الكثيرين غيري ممن تكلموا اليوم، نحن أيضا نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام على أساس من هذه المناقشات المشورة التي تساعد على إيجاد قدرة دولية ترقى إلى مستوى القيام بهذه المهمة.

في هيئة واحدة على مستوى الدولة لها جميع مسؤوليات دوائر الاستخبارات العصرية في أي مكان من العالم.

واكتسبت عملية إصلاح نظام الضرائب دفعة هامة من خلال استحداث ضريبة للقيمة المضافة تكفل تدفقا مطردا في الإيرادات وتحدّ من التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي.

ونفذنا إصلاح النظام القضائي وبدأنا إجراء المحاكمات للمشتبه بارتكابهم جرائم الحرب داخل النظام القضائي لبوسنة والهرسك.

ونعكف الآن على الإصلاح التعليمي، ومن ثم اعتمدنا حتى الآن جميع التشريعات الضرورية.

ونعمل بهمة على إصلاح الإدارة العامة، بل إن إصلاح قطاع الرياضة أيضا يمتضي على قدم وساق.

وقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في المجال الاقتصادي. وبالرغم من أننا قد نتفق على أنه لا يبعث بعد على الارتياح، فلا جدال في أن الاقتصاد يسير على الطريق الصحيح. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ٦,١ في المائة. ومعدل النمو المتوقع لعام ٢٠٠٨ - ٦,٥ في المائة. ومن المتوقع حدوث مزيد من النمو في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. كما سجل حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في البوسنة والهرسك أرقاما قياسية خلال عام ٢٠٠٧.

وواكبت هذه الإصلاحات وهذا التقدم الاقتصادي الذي أشرت إليه إنجازات فيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان المجاورة والسياسة الخارجية بوجه عام. فأصبحت البوسنة والهرسك عضوا في مجلس أوروبا والشراكة من أجل السلام. ووقع الاختيار على سرايفو لتكون مقرا لمجلس التعاون الإقليمي لجنوب شرق أوروبا. كما أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في مجلس حقوق الإنسان. وفي كانون

وقد كفل اتفاق دايتون للسلام لبوسنة والهرسك السلامة الإقليمية والإطار الدستوري، الذي يتألف البلد بموجبه من كيانين، جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، وذلك على أساس دستوري واضح. وعليه، فقد تم تحديد صيغة تعني النجاح للجميع. فالدولة القوية معناها كيانات قوية والكيانات القوية معناها دولة قوية؛ أو، إذا استعرنا عبارات من عالم الرياضة، أندية كرة القدم القوية تؤدي إلى وجود فريق وطني قوي. ومن دواعي الأسف، أن البعض يفضلون تغيير تلك الصيغة دون أن يقدموا بديلا أفضل في مكانها، وتؤكد تلك المشكلة سلامة الرؤية التي كانت لدى واضعي اتفاق دايتون للسلام.

وقد اجتازت البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٥ كثيرا من العوائق، وواجهت كثيرا من التحديات، واضطلعت بكثير من الإصلاحات، بدرجات متفاوتة من النجاح، وبمساعدة من المجتمع الدولي. وأود أن أذكر بعضا منها.

تم الإصلاح بنجاح في مجال الدفاع، وهو يعد أفضل مشاريع الإصلاح في البوسنة والهرسك. وأدى هذا الإصلاح بالبوسنة والهرسك إلى الانضمام لعضوية الشراكة من أجل السلام، الأمر الذي مكّن بلدي من الخروج من دور المستهلك لعمليات السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومن أن يصبح حليفا في عمليات السلام في العراق وأفغانستان. وفي مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في يوخارست، قررت الدول الأعضاء في المنظمة أن تدخل في حوار مكثف مع البوسنة والهرسك. ونحن أيضا ملتزمون بالعمل من أجل الحصول على العضوية الكاملة في المنظمة.

وقد أنشأنا قطاعا موحدا للاستخبارات حين نجحنا في دمج وكالتين للاستخبارات كانتا متعارضتين في الماضي

ومن بين تلك السلطات قدرة الممثل السامي على عزل المسؤولين المنتخبين وفرض القوانين والقرارات. ولا أريد أن أقول إن ذلك لم يكن ضروريا بعد الحرب مباشرة لكي يحدث التقدم، ولكننا اليوم يجب أن نعيد النظر في تلك السلطات، لأن الكثيرين يجدونها مناقضة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حد بعيد. وأرى أن تلك السلطات تتناقض أيضا مع خارطة طريق بروكسل للبوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، سيوافقني المجلس على أن الحالة في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٨ مختلفة بدرجة كبيرة عما كانت عليه الظروف في عام ١٩٩٥ أو ١٩٩٦. لذلك من المحقق تقريبا، بعد انقضاء ما يزيد على ١٠ سنوات على اتفاق دايتون، أن النموذج المتبع لإدارة البوسنة والهرسك من خلال الممثل السامي ومكتبه استنفد أغراضه وأن الوقت قد حان الآن للبحث عن صيغة جديدة للنجاح في البوسنة والهرسك.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المجتمع الدولي، مدفوعا بأفضل النوايا ولا شك، قد أوجد بين صفوف السياسيين المحليين أشكالا من التبعية. وقد ذكرت مرارا أن السياسيين المحليين يشعرون وكأن لا حاجة بهم إلى معالجة القضايا الشائكة أو مناقشتها أو التماس حلول توفيقية لها، لأنهم يعلمون أن ممثلي المجتمع الدولي سيفعلون ذلك بدلا منهم. وليست هذه بالطريقة الصحيحة في عمل الأشياء.

بالنظر إلى كل ما ذكرت، لذي اقتناع بأن من الضروري للبوسنة والهرسك أن تقطع خطوة جديدة إلى الأمام وأن تنتقل إلى مرحلة جديدة. وأود أن أطلق عليها مرحلة الإفاقة. حان الوقت الآن لنذكر أنه يجب علينا أن ننهض من الكرسي المتحرك ونتحمل المسؤولية عن العمليات الهامة، ليس من الوجهة الشكلية فحسب، وإنما من الوجهة الموضوعية. حان الوقت لكي يسدي إلينا أصدقاؤنا المشورة ويقدموا لنا الدعم، ولكن ليس لكي يتكلموا أو يعملوا بدلا

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقعنا بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وبعد أن استوفينا الشرط السياسي النهائي للتوقيع على الاتفاق، أتوقع أن تُبلغنا بروكسل بموعد مراسم التوقيع.

ومن المهم أن أشير إلى أن البوسنة والهرسك تشارك حاليا في ست من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم: ثلاث بعثات عسكرية - في إثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق؛ وثلاث بعثات للشرطة - في ليبيريا وقيرص والسودان.

ويبرهن كل ما ذكرته على أن البوسنة والهرسك أحرزت بعض التقدم في الماضي القريب. وأدرك تماما أنه يمكن عمل المزيد، بالرغم من أننا ما زلنا نواجه مشاكل لم تحل وتحديات صعبة. وأود أن أذكر المجلس بأن البوسنة والهرسك، منذ ما لا يزيد على ١٣ عاما، كانت في أتون حرب دامية. ومنذ ذلك الحين، أصبحنا البلد الوحيد في أوروبا الذي كابد ثلاث عمليات بالغة المشقة، هي إعادة إعمار بلد عصفت به الحرب، وإعادة إحلال الثقة بين ثلاث فصائل متحاربة فيما مضى، وعملية الانتقال والاندماج الأوروبي - الأطلسي. وقد كانت تلك العمليات بالغة المشقة، ولكننا بمساعدة المجتمع الدولي نجحنا في الانتهاء من تلك المرحلة من مراحل اتفاق دايتون.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق التقدير لمشاركة المجتمع الدولي في إنعاش بلدي بعد انتهاء الصراع. لقد أنجزت أشياء كثيرة وعظيمة، بدءا من دوره النشط في وقف الحرب، وهو أهم شيء، إلى مشاركته النشطة في الإصلاحات ودعمه لها. وقد طبّق المجتمع الدولي فور انتهاء الحرب نمودجا خاصا للحكم غير المباشر في البوسنة والهرسك من خلال الممثل السامي ومكتبه والسلطات القوية التي أضفهاها على مؤتمر بون، التي نجمت عنها الآن نزاعات مختلفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لدينا متسع من الوقت الآن، على افتراض التقيد بفترة الخمس دقائق، لمتكلمين أوروبيين آخرين. وأعطي الكلمة أولاً لصديقي الطيب، السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد موراتينوس (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أكرر ما قاله الآخرون، الذين أعربوا عن مشاعر التضامن والتعازي مع شعبي الصين وميانمار، على أثر الكوارث الطبيعية التي أصابتهما مؤخرًا. وفي المقام الأول، اسمحوا لي أن أعرب عن غبطني بالمشاركة في هذه المناقشة حول استراتيجيات تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع، التي تجرّ عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لبدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن إسبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً ببناء السلام العالمي وتعزيز الجوانب المدنية لإدارة الأزمات. وكان ذلك هو سبب اختيار إسبانيا لهذه المسألة موضوعاً لمناقشة مفتوحة في هذا المجلس أثناء رئاستها له في عام ٢٠٠٤.

إن بناء السلام هو التحدي الأهم الذي يواجهه المجتمع الدولي، وعلينا ألا ندخر التزاماً أو جهداً لتحقيق ذلك. وكما كتب المفكر الإنساني الإسباني خوان لويس فيفيس، في القرن السادس عشر، "إن الشرط الأول للسلام هو توفر الإرادة لتحقيقه". ولذلك، يقع علينا فإن أي عملية سلام يجب أن تفضي إلى تنفيذ سريع لشروطها لكي يستفيد السكان من عوائدها مباشرة. ولهذا، يجب علينا أن نولي اهتماماً تفضيلاً لآليات الدعم الأولي السريع التي تخفف من معاناة السكان المحليين وتبلي أشد احتياجاتهم إلحاحاً. ويجب أن تنعكس القوة المحركة لتلك الأعمال في ولايات البعثات، وأيضاً في استراتيجيات الاتصالات العامة التي تدعم التفاهم المتبادل مع السكان المتضررين الذين تعمل البعثات بين ظهرانيهم.

منا. وأعلم أن البداية ستكون مؤلمة، ولكني واثق من أن ذلك هو الطريق الوحيد أمامنا لكي ندرك أن علينا جميعاً، نحن الذين نعيش في البوسنة والهرسك، أن نتآزر. وتلك هي الطريقة الوحيدة لإقامة الحوار الضروري بين المسؤولين المنتخبين. كما أعتقد أن البوسنة والهرسك، شأنها شأن غيرها من بلدان ما بعد الصراع، يتعين عليها بناء الثقة بالداخل، بالإضافة إلى إجراء الحوار والإصلاحات. وربما قلت إن بناء الثقة أهم من أي إصلاح. وعندما يسود الحوار والاحترام والمناقشات المثمرة، نستطيع القول حينذاك إننا نحرز تقدماً طيباً. وإذ نسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فإننا نحن مواطنو البوسنة والهرسك، يحتاج كل منا إلى الآخر بشدة. وأود التأكيد مرة أخرى على أن مواطني البوسنة والهرسك وحدهم، وليس مكتب الممثل السامي أو المجتمع الدولي، هم القادرون على صنع مستقبل قائم على التوافق.

وفي رأيي، أننا في البوسنة والهرسك تعلمنا الدرس التالي: إن مشاركة المجتمع الدولي في بلدان ما بعد الصراع ليست مطلوبة فحسب، بل هي ضرورة أيضاً، ولكن يجب تحديدها بشكل دقيق، وأن تكون لفترة محدودة وذات استراتيجية خروج واضحة. وبدون ذلك، ستؤدي تلك المشاركة، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى نتائج عكسية.

وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نتذكر أن لكل أزمة في العالم خصوصياتها، وبالتالي يجب أن يكون تناولها قائماً على التحليل، وأن تؤخذ في الحسبان الأسباب الجذرية للأزمة، وثقافة وتاريخ وحضارة وديانة وعادات الشعب الذي يعيش هناك. والمنهجية التي كانت ناجحة في مكان ما، لا يمكن أن تكون حطة نموذجية في المكان التالي لعدم وجود ضمانات لأن تكون مفيدة في أماكن أخرى. وينبغي تناول كل أزمة على حدة بدون أحكام مسبقة، وينبغي تحليلها بدقة لبيان أين وكيف يمكن تطبيق الدروس المستفادة، وأين يمكن بلورة نماذج أصلية جديدة.

للسلطات المركزية والمحلية بشأن إرساء سيادة القانون، والفصل الحقيقي بين السلطات وإصلاح القطاع الأمني. وتتطلب تلك التحديات جهودا أكبر من جانب الدول المانحة، ولا بد أن تنعكس بصورة واقعية في ولاية البعثات. وفي هذا الصدد، فإن إسبانيا ملتزمة بتحديث وتحسين مساهماتها المتعلقة بشؤون الشرطة.

ولهذه الأسباب، سيكون من المستصوب إعداد أفرقة مدنية ثابتة على غرار قدرة الشرطة الدائمة، المنشأة مؤخرا في الأمانة العامة. وسيكون أساسيا إنشاء وحدة لتحديد الخبراء وتدريبهم وتأمين توافرهم الفعال لكي يتمكنوا من الالتحاق بالبعثة منذ اللحظة الأولى. وينطبق هذا المنظور، بشكل خاص، على الخبراء في ميدان إدارة العدالة.

إن نجاح هذه المهام يستند إلى القدرات المدنية وتوافر موارد اقتصادية كبيرة، ومن هنا أهمية الارتباط الوثيق بالمنظمات الوطنية للتعاون والتنمية. ولذلك، فإن إنشاء لجنة بناء السلام وصندوقها مؤشرا في الاتجاه الصحيح.

وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، فإن إسبانيا ستعتمد قريبا استراتيجية التعاون من أجل بناء السلام، التي توحد إجراءاتنا في عمليات السلام، وتقدم الدروس المستفادة من التجربة الإسبانية في مناطق مثل أمريكا الوسطى، والبلقان والجنوب الأفريقي، حيث شارك بلدنا. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله.

وسيكون من المستصوب، كما ذكر مرارا هذا الصباح، أن يكون هناك تركيز جديد على تشكيل بعثات السلام وصياغة ولاياتها وتنفيذها ومتابعتها، بالإضافة إلى متابعة جميع الجهود الموجهة إلى إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، مع الأخذ في الحسبان الأهمية البالغة للملكية الوطنية لإعادة البناء بعد الصراع، في نهاية المطاف.

كما أن إدارة ما بعد الصراع يجب أن تتصدى للأسباب الجذرية للمواجهة من أجل استدامة السلام. ويتطلب هذا العمل جهودا متواصلة من جانب المجتمع الدولي، مع أن المسؤولية الأولى، كما أشير سابقا، تقع على عاتق سلطات البلد المتعافي من الصراع. ولذا، يتطلب السلام والتعايش التزام الحكومات الراسخ، كما أن الوثام والمشاركة الشاملة هما الأساس الذي يجب أن تقام عليه الدولة الاجتماعية وسيادة القانون.

إن مفهوم بعثة السلام يمثل مفهوما حيا ومتطورا. وقد أوضحت بعثات السلام معقدة بشكل متزايد، وأظهرت بعض العمليات الأخيرة التي فوضها مجلس الأمن أنها لم تعد تتفق مع الفكرة المحدودة التي ألهمت تلك العمليات قبل ٦٠ عاما. والمصطلحات مثل "العملية المختلطة"، و"المتعددة الأبعاد" و"صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام" يجري تطبيقها بوتيرة أسرع مع أن المجتمع الدولي ليس قادرا حتى الآن على الاستجابة الكافية للتحديات التي تنشأ عن تلك الحالات المعقدة.

ومن النواحي التي لم يتمكن فيها المجتمع الدولي من مواكبة الواقع إدماج المدنيين في البعثات، كما أشار أيضا ممثل الولايات المتحدة. إن المدنيين يؤدون دورا هاما في البعثات نظرا لطبيعة أغلبية الصراعات العنيفة، بالإضافة إلى التحديات والجوانب الخاصة المتعلقة بإعادة البناء. ولا بد من إدماج عدد أكبر من الخبراء المدنيين في البعثات، ولكن يجب في الوقت نفسه أن نضفي الشرعية على وظائفهم وأن نوفر لهؤلاء الخبراء الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهامهم، وفقا لولاية البعثة المعنية. وعلى كل حال، علينا المضي قدما إلى إنشاء هيئة من الخبراء المدنيين ذوي الخبرة والاختصاص، وأن نوفر لهم فرص الترقية والتقدم في العمل في إطار المنظمة، لكي يتمكنوا من أداء مختلف المهام، مثل الإسهام في تعزيز المؤسسات في مجتمعات ما بعد الصراع، وتقديم المشورة

ومع أن كل هذا قد يبدو بسيطا وأساسيا، فإن هذا النوع من السلام بعيد المنال بالنسبة للملايين. وذلك ما تعنيه مناقشة اليوم وهو: العمل الذي يمكن أن ننجزه بصورة أفضل لمساعدة الأشخاص - الأشخاص الحقيقيين - على التوصل إلى السلام الحقيقي.

وكما ورد في المذكرة المتأخرة التي أعدها الرئيس، فإن المسؤولية الأولية عن بناء السلام وتنشيط التنمية المستدامة بعد انتهاء النزاع تقع على عاتق السلطات الوطنية. ويشدد مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي أبدناه جميعا في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، على أن كل دولة منفردة تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها. وتلك المسؤولية مسؤولية واسعة.

وأعتقد أن مبدأ المسؤولية عن الحماية لا يهدف إلى تبديد مبدأ السيادة الوطنية أو تقويضه. فهو يرمي إلى تعزيز السلوك المتسم بالمسؤولية من جانب الحكومات أو - كما قال الرئيس بالأمس - السيادة المتسمة بالمسؤولية. ولذلك أرى أنه يشمل أيضا الحماية من التهديدات من غير صنع الإنسان، مثل أضرار الكوارث الطبيعية. لماذا؟ لأن الإهمال الجسيم والاستجابات غير الكافية بشكل مزعج لتلك التهديدات، قد تؤدي فعلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية. ويمكن أن تنجم المعاناة إلى درجة أنه يجب أن تعتبر الاستجابة غير الكافية جريمة مرتكبة ضد الإنسانية، وهي بذلك تشكل أساسا لاتخاذ إجراء من جانب هذا المجلس.

ويترتب على ذلك أنه حينما لا تتمكن أي حكومة من تحمل مسؤوليتها أو لا تفي بشكل فعال بها، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف. ومجلس الأمن هو المنتدى الخوري للجدل وللمناقشات في تلك الحالات، في حين يمكن للدول الأعضاء أن تشارك جهود تقديم المساعدة. وإزاء هذه الخلفية، أؤيد بقوة الدور الرائد الذي يضطلع به الأمين العام وبعض البلدان، وخاصة بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مكسيم فرهاغن، وزير خارجية هولندا.

السيد فرهاغن (هولندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أضمت صوتي إلى صوتكم وأصوات الآخرين في الإعراب عن تعازي الخالصة لشعب الصين وبورما/ميانمار.

إن تأمين السلام المستدام أشد صعوبة حتى من إنهاء الصراع المسلح. وإذا ينخرط المجتمع الدولي حاليا في جهود إنهاء الصراعات المسلحة في أماكن عديدة، يتعين علينا أن نستعد للاضطلاع بالمهمة الصعبة، وهي تأمين السلام المستدام. وهذه مهمة ملحة للغاية، وهذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما. ولذا أحیی المملكة المتحدة على مبادرتها بتنظيمها.

إن السلام يعني ما هو أكثر من غياب الصراع المسلح. والسلام يتضمن التحرر من العوز والخوف، وحرية الدين والتعبير. والسلام هو القدرة على العيش حياة كريمة، وعلى تكوين أسرة، وعدم وجود سبب للخوف من هذه السلطة أو تلك بأن تسبب الأذى لأسرة الفرد.

والسلام يعني العيش في بلد مع أناس من مختلف العقائد والأعراق والمعتقدات، حيث تحترم حقوق الإنسان ويحكم المرء من جانب قادة شرعيين يدركون أن مصدر شرعيتهم هو نوعية قراراتهم ونزاهتها. والسلام يتطلب سيادة القانون داخليا، وإذا ما أخفق داخليا، فإنه يجب أن يتأتى من خلال مؤسسات دولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، أو المحاكم الخاصة التي أنشأها هذا المجلس.

وأخيرا، فإن السلام يعني أيضا أن يكون المرء محميا من حكومته ضد أي أذى، وأن تساعد الحكومة إذا ما تعرض لأذى بالسلاح أو بكوارث من صنع الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، كالإعصار الذي أصاب بورما قبل أسبوعين، والزلازل الذي أصاب الصين في الأسبوع الماضي.

وفي ما يتعلق بالقدرات، أوافق على أن التحدي يتمثل في إنشاء سبل فعالة لجعل قدرات الخبراء متوفرة بشكل دائم، من خلال التجميع، على سبيل المثال. ونحن جميعاً نواجه نفس الصعوبة التي يواجهها الآخرون ألا وهي: أنه لا يوجد سوى القليل من الخبراء حينما نكون بحاجة إليهم.

إن الحاجة إلى التمويل المتسم بالمرونة حاجة واضحة. وفي هولندا، أنشأنا صندوقاً للاستقرار لتحقيق هذه الغاية. ويمكن استخدام الصندوق لتقديم المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنمائية غير الرسمية على حد سواء. ونقترح أن يشكل الآخرون صناديق مماثلة.

وحيثما يكون السلام في متناول اليد، لا يوجد أي وقت لنضيعه. ويتطلب بناء السلام تقديم الخدمات الأساسية، والحوار الفعال والشامل، وتزويد السكان بأسباب المعيشة الآمنة والمأمونة. ونطالب بأن تضطلع الأمم المتحدة بقيادة قوية وتتعهد بتقديم الدعم للجهود التي تبذل في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هذه نعمة جيدة للغاية لاختتام الجلسة الصباحية. وأشعر ببالغ الامتنان لجميع الذين أسهموا حتى الآن، وقد أتى العديدون منهم من مسافة بعيدة للغاية. ويوجد ٣٠ متكلماً بعد ظهر هذا اليوم بغية الدفع بالمناقشة إلى الأمام.

وتذكرت الاقتباس من زميلنا الإسباني: إذا كان الشرط الأول للسلام هو توفر الإرادة لتحقيقه، فإنني أظن أن مناقشة صباح هذا اليوم ساعدت على إظهار إرادة حقيقية، وأتطلع إلى الدفع بها إلى الأمام.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

في إنقاذ السكان الذي يعانون في ميانمار. وحكومة هولندا وشعبها ملتزمان بدعم هذه الجهود.

وأنتقل إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع المسلح. وكما بين الآخرون، فإن العناصر البالغة الأهمية في التصدي للتحدي المتمثل في بناء السلام بعد انتهاء النزاع هي التوقيت والتنسيق والتأكد من أن القدرات على تقديم المساعدة جاهزة لنشرها مباشرة عند الاقتضاء. وتلك العناصر بالغة الأهمية للعمل الحسن التوقيت.

وبعد مجلس الأمن، تضطلع لجنة بناء السلام بدور محوري في حشد الدعم، بل حشده إذا أمكن قبل انتهاء القتال. وتتوقع من اللجنة أن تكفل عدم التخلي عن البلدان الأثرية لدى الجهات المانحة.

ونرى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بدور محوري في القيادة في مرحلة الانتعاش، مما يمكن الحكومة من تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة في استعادة النسيج الاجتماعي. وهو بحاجة عاجلة إلى تطوير زيادة القدرات الاحتياطية، بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ومن هنا ضرورة التنسيق ومن ثم دعمنا للأدوار القوية التي يضطلع بها ممثلو الأمم المتحدة. وتشكل أفغانستان دليلاً على ذلك، وستكون حكومتي مسرورة للغاية حينما تتمكن الأمم المتحدة من نشر وجودها في جميع أنحاء البلد.

وأود أن أبرز الحاجة العاجلة إلى التنسيق من جانب الأمم المتحدة وفي إطارها على حد سواء. ولا بد من توجيه الأدوار التي يضطلع بها مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من خلال وجود مكتب وحيد للأمم المتحدة في البلد المعني.